المعهد العربي للتخطيط
ARAB PLANNING INSTITUTE

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر

المؤسسات والتنمية في الدول العربية

التحديات والفرص

28-30 نيسان/ أبريل 2024
الدوحة - قطر

عن المؤتمر | جدول الأعمال | المشاركون والملخصات | رؤساء الجلسات

المعهد العربي للتخطيط
ARAB PLANNING INSTITUTE

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مؤتمر

المؤسسات والتنمية في الدول العربية

التحديات والفرص

28-30 نيسان/ أبريل 2024
الدوحة - قطر

عن المؤتمر | جدول الأعمال | المشاركون والملخصات | رؤساء الجلسات

عن المؤتمر

تصاعد منذ تسعينيات القرن العشرين الاهتمام الدولي بقضايا التنمية والحوكمة والحكم الرشيد، وتأسّس منظور جديد يستهدف تعضيد علاقات الدولة والمجتمع، من خلال تعزيز آليات المشاركة في التنمية وتوسيع آفاق التفاعل بين المؤسسات العامة والمواطنين؛ وهو منظور يتمحور حول مفهوم الصالح العام الذي يضع مصلحة المواطن فوق الاعتبارات الأخرى، ويُعلي مبادئ الإرادة العامة في وضع السياسات وتنفيذها. كما تأسّس هذا المنظور على مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

وعلى الصعيد العربي، زاد الاهتمام بمداخل الحوكمة والإصلاح المؤسسي في ظل موجة الإصلاح التي شهدتها المنطقة منذ التسعينيات، واتجهت إليها التوجهات الحكومية في سياق ما شهدته المنطقة من تحولات. كذلك تفاعلت الحوكمة مع حزمة من مفاهيم الإصلاح المؤسسي المتشابكة، بينما حفّزت إخفاقات التنمية على ضرورة العناية بالتطوير المؤسسي وإحداث نقلة نوعية في المؤسسات العامة بأشكالها كافة. ولم يقتصر الأمر على مجرد التحديث في البنية التحتية وتوطين التكنولوجيا، بل امتد أيضًا إلى تعديل ثقافة العمل الخدمي وزرع مفاهيم جديدة تعزّز استهداف المصلحة العامة، وتساهم في الحدّ من شخصنة السلطة، ومسالك الفساد، والهدر، وغيرها.

في هذا الإطار، برز عددٌ من المبادرات والبرامج في البلدان العربية؛ للخروج بالمؤسسات الحكومية من أنماطها وهياكلها التقليدية إلى إعادة بناء مؤسسي واسعة وفق معايير التنمية المعتبرة ومؤشراتها، والارتقاء بالأداء المؤسسي إلى مستوى تنافسي يوافق المعايير العالمية. واتجهت خطط التنمية المؤسسية الطموحة إلى التركيز في توجهاتها الجديدة على مجال الخدمات العامة، وبخاصة في المؤسسات شديدة الارتباط بالمصلحة اليومية للمواطنين؛ مثل مؤسسات التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والعمل، والأمن العام، والمواصلات. وتسارعت وتيرة التطور المؤسسي نتيجة هذه الموجة، وبخاصة في البلدان العربية التي سمحت أوضاعها الاقتصادية بتمويل نقلة كبرى، وانعكس ذلك على تصاعد ملحوظ في ترتيبها على المؤشرات التنموية.

تصاعدت، في الوقت ذاته، موجة أكاديمية وبحثية موازية؛ عنت بترسيخ المعرفة بمجال الحوكمة والاتجاهات المؤسسية الجديدة، وازدادت رقعة الاهتمام بقضايا إنماء رأس المال البشري الذي برز بوصفه مفتاحًا لعددٍ من الحلول الخاصة بالإدارة؛ سواء بتعديل ثقافة الخدمة العامة أو الارتقاء بمهارات القيادة وبناء القدرات المؤسسية المتصلة بالتدريب. وجاء استدعاء الحوكمة إلى مجال عمل المؤسسات الحكومية العربية بوصفه مدخلًا لمجابهة أزمات قديمة وهيكلية بدت أكثر قدرة على المقاومة، مثل غياب القدرة على استيعاب المصالح العامة، وضعف التخطيط المستجيب لحاجات المواطنين، وضيق دوائر صياغة السياسات وتنفيذها. وتنبع حوافز استدعاء الحوكمة ومفاهيم الحكم الرشيد والمؤسسية أيضًا من رغبة عددٍ من الحكومات العربية في التكيّف مع أهداف التنمية المستدامة التي حددتها منظمة الأمم المتحدة؛ إذ كانت تحثّ الدول الأعضاء على المشاركة والتعاضد من أجل إنجاز تلك الأهداف المتنوعة لصالح الإنسان. وقطعت أغلبية البلدان العربية شوطًا في هذا الاتجاه، تُبرزه تقاريرها ومبادراتها، غير أن التحديات الإنمائية تظل أكبر من قدرة عددٍ من البلدان العربية الأفقر والأقل دخلًا. كما يساهم رسوخ التوجهات السلطوية في عرقلة هذه العملية، وبما ينعكس على أهداف محورية تطلعت الشعوب العربية إلى قطع أشواط على مسارها؛ مثل الحد من الفقر والبطالة، والحد من الانحياز الاجتماعي، وتكريس ضمانات العدالة الاجتماعية، والنهوض الاقتصادي وتنويع مساقاته، وتوسيع رقعة التنمية المستدامة.

مثّل هذا الوضع حافزًا لإطلاق مؤتمر أكاديمي دولي في الدوحة تحت عنوان **"المؤسسات والتنمية في الدول العربية: التحديات والفرص"**، الذي ينعقد في الفترة 28-30 نيسان/ أبريل 2024 بتنظيم مشترك بين المعهد العربي للتخطيط في دولة الكويت والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في دولة قطر. وتشكلت لجنة علمية للمؤتمر ضمت هيئة تحرير دورية حكامة للإدارة والسياسات العامة والأساتذة والخبراء والمستشارين من المعهد العربي للتخطيط ومعهد الدوحة للدراسات العليا. ويُفسح هذا المؤتمر مساحةً للباحثين والأكاديميين المعنيين بقضايا الإنماء العربي لتقديم مساهماتهم في موضوعاته التي رسمتها الورقة الخلفية للمؤتمر، والتي أُطلقت في صيف 2023. وكانت الاستجابة واسعة من الباحثين والأكاديميين؛ إذ تلقت اللجنة العلمية للمؤتمر ما يزيد على 500 مقترح بحثي، شملت موضوعات وقضايا واسعة قُبِلَ منها قرابة النصف. وتلقت اللجنة ما يزيد على 160 ورقة بحثية مكتملة، مرت بمراحل النظر والتحكيم العلمي، لينتهي قرار اللجنة بقبول 31 ورقة هي المعروضة في جدول أعمال المؤتمر.

يشمل المؤتمر عشر جلسات، تناقش مسارات عدة، وتغطي تساؤلات وإشكالات وحالات عربية ودولية كثيرة. ومن أبرز الموضوعات: الإصلاح المؤسسي، والارتقاء بالأداء الحكومي، والتنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي والنمذجة التنموية، ومتطلبات الاستدامة ومجابهة تداعيات تغير المناخ، والقيادة، والابتكار والتكنولوجيا، والمشاركة والمقاربات التشاركية، وتعزيز شراكات المجتمع والدولة، والدفع بأدوار المؤسسات الأهلية والخاصة في التنمية، والتمويل الإنمائي، والإعمار بعد النزاعات، والإدارة الرشيدة للموارد المائية والطاقة، والعمران والحق في المدينة، ومكافحة الفساد، وحوكمة مؤسسات التعليم، وحوكمة العمل الأهلي، وغيرها.

ويظل الباب مفتوحًا أمام مزيد من الإنتاج العلمي والنقاش البحثي في هذه الموضوعات؛ فالمأمول من مثل هذا المؤتمر أن يعزز الروح الأكاديمية وتلاقي الباحثين العرب والمعنيين بقضايا المنطقة على أفكار واتجاهات علمية تساهم في تعزيز الإنماء العربي، وبخاصة في قضاياه الأشد إلحاحًا، وخدمة غايات وطنية معتبرة، على رأسها إصلاح المؤسسات العامة والتنمية الاقتصادية، وتحديث الهيئات التنموية وتحسينها على اختلافها باستخدام آليات الحوكمة والاستدامة والمعايير المعبّرة عن استحقاقات المواطن العربي وأولوياته المستقبلية.

جدول الأعمال

اليوم الأول: الأحد، 28 نيسان/ أبريل 2024

9:00 - 8:30	**التسجيل**
9:30 - 9:00	**افتتاح أعمال المؤتمر**
11:00 - 9:30	**الجلسة الأولى** **الإصلاح المؤسسي وآفاق التنمية في العالم العربي** **رئيس الجلسة: عبد الفتاح ماضي** **إبراهيم المرشيد:** نحو إدماج أفضل للمؤسسات غير الرسمية في استراتيجيات التنمية العربية: تحليل من منظور الاقتصاد المؤسسي الجديد **محمد حركات:** المؤسسات والحوكمة في البلدان العربية: مقاربة منهجية حول عناصر البناء وتعزيز القدرات والجهود البحثية ونجاعة الأداء **مصعب موسى وأحمد القصار:** الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية
11:15 - 11:00	استراحة
12:45 - 11:15	**الجلسة الثانية** **الحوكمة وتطور الإدارة العامة** **رئيس الجلسة: محمد أبو زينة** **عبد الله العجمي وأحمد الخالدي:** أثر القيادة المسؤولة لجهاز الإدارة العامة في الابتكار من خلال العمل الحكومي: تحليل مفاهيمي ودراسة ميدانية **فيصل حمد المناور:** أسباب ضعف كفاءة الإدارة الحكومية وفعاليتها في الدول العربية وسبل معالجتها **محمد صادق إبراهيم خليفة:** دور الحوكمة في مكافحة الفساد في فلسطين
14:15 - 12:45	استراحة غداء

15:45 - 14:15	**الجلسة الثالثة** **الإصلاح المؤسسي و قضايا المشاركة والتنمية** **رئيس الجلسة: وليد عبد مولاه** **ناصر الدين باقي:** المقاربة التشاركية ومستويات التنمية في الجزائر: دراسة في دور القطاع الخاص وأثره في تحقيق الاستدامة **أبرار بنت ناصر بن حميد الحضرمية:** متطلبات الحوكمة في مؤسسات المجتمع المدني لدعم برامج التنمية المحلية بسلطنة عمان: جمعيات المرأة العمانية نموذجًا **عمر عبد الحفيظ القصيص وأحمد محمد الماوري:** دور التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات: اليمن نموذجًا

اليوم الثاني: الإثنين، 29 نيسان/ أبريل 2024

10:30 - 9:00	**الجلسة الرابعة** **حوكمة المؤسسات في سياق الصراعات** **رئيس الجلسة: موسى علاية** **ربى العكش وصالح محمود علي بازي ونادين الصادق ونور تيسير:** من المنزل إلى المأوى: إعادة تقديم المبادرات الإنسانية في الشرق الأوسط من أعلى إلى أسفل **محمد مصطفى العبد الله:** مدى تطبيق مؤسسات التمويل الأصغر لقواعد الحوكمة المؤسسية في البلدان المتأثرة بالنزاعات: حالة سورية **آراء الجرماني:** نقد مؤسسات ومنظمات الإعمار المجتمعي: العواقب غير المرئية للحرب، الأسرة السورية نموذجًا
10:45 - 10:30	استراحة
12:15 - 10:45	**الجلسة الخامسة** **المؤسسات وتحدي التغيير المناخي في الدول العربية** **رئيسة الجلسة: مروة فرج** **نصر الدين مزاري:** التحول الرقمي بوصفه خطوة استراتيجية لتعزيز الحوكمة المؤسساتية: قراءة في التوجهات الحديثة من خلال اعتماد الذكاء الاصطناعي لتحسين ممارسات الحوكمة المؤسساتية **سفيان الطيب محمد عبد القادر:** تغير المناخ، وخفض الكربون، والتحول للطاقة النظيفة في الدول العربية: رؤية جديدة باستخدام منهجية التكامل المشترك **منارة بابكر حسن الطيب:** آليات حوكمة المناخ ودورها في تعزيز الهجرة النسوية في السودان: شمال كردفان نموذجًا
12:30 - 12:15	استراحة

14:30 - 12:30	**الجلسة السادسة** **دور المؤسسات في استدامة الموارد وحوكمتها** **رئيس الجلسة: عبده موسى** **أحمد حج أسعد:** الأمن المائي العربي بين الإدارة المؤسساتية والإرادة السياسية: حالة سورية **هيوا علي عمر:** التحليل السوسيولوجي لعدم المساواة المؤسسية في إقليم كردستان العراق **منير الجراية:** أزمة المياه في سياق مناخي واقتصادي صعب بالبلاد التونسية: التبعات والتحديات المستجدة **عبد الرحمن محمد سليمان رشوان:** دور استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز إطار الحوكمة الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة الخضراء
15:30 - 14:30	استراحة غداء
17:00 - 15:30	**الجلسة السابعة** **المشكلات الحضرية: تحديات الحوكمة وآفاق التنمية المستدامة** **رئيس الجلسة: العنود آل خليفة** **علي عبد الرءوف:** نحو نموذج تنموي مستدام في المدن الخليجية: التحول إلى الاقتصاد المعرفي وتحدياته **محمود زايد عبد الله زايد:** الحق في المدينة بين النظرية والتطبيق: الإسكان البديل نموذجًا **مروة صبحي محمد منتصر:** تأثير حوكمة المناخ المتعددة المستويات في الصين في سياسات الاستدامة المحلية الحضرية: دراسة حالة برنامج المدينة المنخفضة الكربون (شنتشن نموذجًا)

اليوم الثالث: الثلاثاء، 30 نيسان/ أبريل 2024

10:30 - 9:00	**الجلسة الثامنة** **التنوع الاقتصادي: قضايا وإشكالات** **رئيس الجلسة: حازم رحاحلة** **سهام معط الله:** عقدان من الفساد وراء تعثُّر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1996-2019) **سليمان حمود مرشد أحمد:** دور الإصلاحات المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية: دراسة تطبيقية **أيوب محمد يونس عبد السلام:** أثر السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسساتية في التنوّع الاقتصادي في الدول العربية الدول: دراسة قياسية
10:45 - 10:30	استراحة
12:15 - 10:45	**الجلسة التاسعة** **تجارب في الإصلاح وحوكمة المؤسسات** **رئيس الجلسة: نواف أبو شمالة** **عبد الغني أحمد علي الحاوري:** حوكمة الجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية الملهمة **بلال عقل الصنديد:** الحوكمة التشريعية في خدمة التنمية المستدامة: دولة الكويت نموذجًا **كنزة تنيو:** متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الثورة الصناعية الرابعة: دراسة حالة الدول العربية
12:30 - 12:15	استراحة

14:00 - 12:30	**الجلسة العاشرة** **تجارب التنمية في المغرب** **رئيس الجلسة: أيهب سعد** **محمد المساوي:** المخططات التنموية في المغرب بين مأسسة السلطة وشخصانيتها: النموذج التنموي الجديد **عمر احرشان:** النموذج التنموي المغربي: إخفاق نموذج أم أزمة حكامة **لمياء العمراني:** تحليل الأدوار المتغيرة للمنظمات غير الحكومية في المغرب: دراسة حالة بين الأبعاد التنموية والخيرية
14:15 - 14:00	**ختام المؤتمر**
14:15	الغداء

المشاركون

الملخصات

إبراهيم المرشيد

أستاذ التعليم العالي في جامعة القاضي عياض بمراكش في المغرب. حاصل على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية في عام 2005 من الجامعة نفسها. تدور اهتماماته البحثية حول دور المؤسسات في التنمية، والتحولات الاقتصادية في أفريقيا والعالم العربي. وهو نائب رئيس مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا في داكار، وخبير لدى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني بالرباط. نُشرت له العديد من المؤلَّفات في دوريات مختلفة بالعربية والفرنسية، ونُشر له مؤخرًا فصل "العلوم الاجتماعية وصنع السياسات العامة في الوطن العربي: نحو منهجية لتجسير الهوة"، في كتاب "سؤال المنهج في الأبحاث الاجتماعية: مقاربات متعددة الاختصاصات" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ودراسة "التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في المغرب" بالمشاركة مع إبراهيم منصوري (العدد الأول، "حكامة").

نحو إدماج أفضل للمؤسسات غير الرسمية في استراتيجيات التنمية العربية: تحليل من منظور الاقتصاد المؤسسي الجديد

تدرس هذه الورقة مدى الملاءمة بين المؤسسات الرسمية العربية والواقع الاجتماعي والثقافي المعيش، أي توافقها مع مؤسسات المجتمع المتجذرة تاريخيًّا. وتبحث في تأثير هذه الملاءمة على مستوى التنمية في السياق العربي. وتتبع منهج الاقتصاد المؤسسي الجديد الذي يُولي القواعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية أهميةً كبيرة، والذي يهتم بفهم مسارات التنمية على المدى الطويل، مع تقديم تحليل نقدي للنتائج الاقتصادية من خلال الربط التفاعلي بين البنية الاجتماعية والعوامل التاريخية والنظام السياسي والمعايير ومختلف القيود المبتكرة التي يقوم عليها النشاط الاقتصادي.

خلصت الورقة إلى أن تعثّر الاستراتيجيات التنموية في معظم الأقطار العربية يجد أسبابه في اختلالات مؤسسية ناجمة عن ضعف مستوى الاندماج بين المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية. فجلّ الإصلاحات بدت مُستمدة من سياقات اجتماعية وثقافية مغايرة لا تتكيف مع الأوضاع والظروف التي يعيشها المجتمع، ولا مع إرثه. ثم إن آليات تنفيذ بعضها كانت تعوزها المرونة، واصطدمت بمقاومة المجتمع لها. إنّ هذه العوامل المؤسسية أدّت دورًا حاسمًا في تشكيل هيكل الحوافز في الاقتصادات العربية. وقد أوصت الورقة بالاهتمام البحثي بدور المؤسسات غير الرسمية؛ إذ إنه يوفر فهمًا أفضل لأبعاد تجاوب التنمية مع التغيرات المؤسسية، وشددت على أن نوعية المؤسسات غير الرسمية تُعد المعيار الذي يُوجه السلوك الاقتصادي للأفراد ويحدّد مدى انخراطهم في خلق الثروة.

أبرار بنت ناصر بن حميد بن عبد الله الحضرمية

باحثة واختصاصية اجتماعية بوزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان. حاصلة على الماجستير من جامعة السلطان قابوس بمسقط، عام 2023. تشغل عضوية جمعية الاجتماعيين العمانية. وتهتم بقضايا المرأة والحوكمة، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المجالات التربوية. من أبحاثها المنشورة في مجلات علمية محكمة: "دور الأخصائي الاجتماعي في تعزيز دافعية الطلبة للتعلم: دراسة مطبقة على الطلبة مُتدنِّي التحصيل الدراسي بمدارس الحلقة الثانية للتعليم الأساسي"، مجلة "دراسات في الخدمة الاجتماعية" بجامعة حلوان، مصر.

متطلبات الحوكمة بمؤسسات المجتمع المدني لدعم برامج التنمية المحلية: جمعيات المرأة العمانية نموذجًا

تتساءل الورقة عن متطلبات الحوكمة الخاصة بتنمية الموارد المالية والبشرية للجمعيات النسوية، وتتخذ من حالة جمعيات المرأة العمانية مجالًا للنظر، وتستهدف الوقوف على متطلبات الحوكمة الخاصة بالديمقراطية الداخلية، والشفافية، والمساءلة داخل جمعيات المرأة العمانية. اعتمدت الورقة منهجيًا على أداة المسح الاجتماعي بالعينة، فدرست مجموعة من منتسبات جمعيات المرأة العمانية في محافظتي مسقط وشمال الباطنة. وخلصت إلى جملة من النتائج أهمها أن المتطلبات الخاصة بالشفافية تظل الأهم ضمن متطلبات إنجاز الحوكمة، يلي ذلك المتطلبات الخاصة بمبدأ المساءلة. وأظهرت العينة تراجع المتطلبات المتعلقة بمبدأ المشاركة، وتنمية الموارد المالية والبشرية لأقل متوسطات الاستجابة. وأكدت الورقة الحاجة إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العملية حول أهمية تطبيق الحوكمة داخل منظمات المجتمع المدني، وتوفير بيئة مناسبة تساعد القائمين على الجمعيات.

أحمد الخالدي

أستاذ مشارك، جامعة الرشيد الخاصة للعلوم والتكنولوجيا. حاصل على الدكتوراه عام 2006 من جامعة هادرسفيلد في بريطانيا. تُعنى بحوثه بموضوعات القيادة الإدارية والسلوك التنظيمي وسلوك المستهلك فضلاً عن مسائل التسويق الرقمي. يشغل عضوية الجمعيتين الدولية والأوروبية للتسويق الاجتماعي. وهو عضو مجموعة البحث في قضايا الاستهلاك المتصل بالسفر والسياحة في جامعة هادرسفيلد. من بحوثه: "The Effect of Customers' Gender, Education and Age on Their E-banking Experience and Word-of-Mouth Online"، المنشورة في مجلة *Journal of Business Studies Quarterly*.

أثر القيادة المسؤولة لجهاز الإدارة العامة في الابتكار من خلال العمل الحكومي: تحليل مفاهيمي ودراسة ميدانية (ورقة مشتركة مع عبد الله العجمي)

تسعى الورقة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الابتكار واستراتيجية القيادة المسؤولة لجهاز الإدارة العامة. وتبحث في سبل زيادة الابتكار داخل جهاز الإدارة العامة وفق منظور القيادة المسؤولة، باعتباره ضرورةً حيويةً تيسّر الاستجابة للمتطلبات المتزايدة على الخدمات التي تقدّمها مؤسسات الدولة. وتستعرض أبعاد المجال القيادي والاجتماعي المرتبط بجهاز الإدارة العامّة ومؤسساته، متسائلةً عن طرائق تفعيل مقاربة تعين ذلك الجهاز في تحقيق الاستجابة الابتكارية الفاعلة. وتوظف الورقة منهجية المسح الوصفي الكمّي من خلال أداة النمذجة البنائية سعيًا لسبر استراتيجيات القيادة المسؤولة وعلاقاتها بسلوك العمل الابتكاري، وتأثيرها في هذا السلوك داخل جهاز الإدارة العامة.

وتبيّن الورقة عناصر المنظور العلائقي بين الإدارة العامة والعلوم الإدارية وأبعاد القيادة المسؤولة بوصفها مقاربة قيادية تقوم على أساس المسؤولية الاجتماعية. وتوصي بضرورة إيلاء المهارات الإدارية التقنية الاهتمام، حتى يعمل جهاز الإدارة العامة بطريقة فعّالة اجتماعيًا؛ فهو في حاجة دومًا إلى قادة ذوي منظور رؤيوي واجتماعي يسمح لهم بتنمية علاقة وظيفية إيجابية مع المعنيين في المجتمع والاحتفاظ بها. وتؤكّد الورقة أنّ القيادة المسؤولة استراتيجية مهمّة لزيادة القدرة الابتكارية لجهاز الإدارة العامة، وزيادة حساسيته لقضايا المجتمع الذي يعمل فيه، ومتطلباته ومتغيراته.

أحمد القصار

مدير مديرية الرقابة والتفتيش في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة دمشق، عام 2014. مهتمّ ببحث موضوعات التنمية المالية ونمذجة السوق المالية.

الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية

(ورقة مشتركة مع مصعب موسى)

انطلاقًا من أهمية مفهومَي الحوكمة والتنمية المستدامة، تهدف هذه الورقة، أولًا، إلى اختبار أثر مؤشرات الحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي في مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 21 دولة عربية خلال الفترة 2000-2022 باستخدام انحدار البيانات اللوحية، وثانيًا، تحاول استكشاف دور حجم الحكومة باعتباره متغيرًا وسيطًا بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأخيرًا تهدف إلى قياس أثر اضطرابات الربيع العربي ومدى الاعتماد على النفط في نموذج الانحدار المقترح. وتشير النتائج إلى وجود أثر لمعظم مؤشرات الحوكمة الفرعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك، إلى وجود دور محدود لحجم الحكومة باعتباره متغيرًا وسيطًا في النموذج يقتصر على مؤشّرَي "الجودة التنظيمية" و"حكم القانون". وتُظهر النتائج وجود أثر سلبي لاضطرابات الربيع العربي في العلاقة بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، بينما أثّر الهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط إيجابيًا في العلاقة بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أحمد الماوري

أستاذ مشارك، ومدير مركز الامتياز للتدريب والاستشارات في معهد الدوحة للدراسات العليا. شغل رئاسة قسم العلوم السياسية بجامعة صنعاء. وهو عضو مؤسس لمركز الحوكمة وبناء السلام في الشرق الأوسط. حاصل على الدكتوراه في الإدارة العامة من جامعة القاهرة، عام 2012. له العديد من الدراسات في مجالات الإصلاح الإداري، والمنظمات غير الحكومية، والإدارة المحلية، والحوكمة. من أبرز كتبه: "الإدارة العامة وتطبيقاتها في الجمهورية اليمنية" (2017). ومن بحوثه: "التحديات الإدارية التي تواجه عملية التحول نحو النظام الفيدرالي في الجمهورية اليمنية"، نُشر في "مجلة كلية التجارة والاقتصاد" (جامعة صنعاء، 2017). وشارك في بحث بعنوان: "National Dialogues as an Interruption of a Civil War? The Case of Yemen"، نُشر في دورية *Peacebuilding Journal* (2018).

دور التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات: اليمن نموذجًا (ورقة مشتركة مع عمر القصيص)

تسعى الورقة إلى فهم دور التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وتركز على حالة اليمن، من خلال تسليط الضوء على مستوى تطبيق التخطيط بالمشاركة المجتمعية، معتمدةً على بنية بيانية وإحصائية، والتعرف على آراء عيّنات من العاملين في المجال التنموي وأعضاء اللجان المجتمعية والمستفيدين. وتبيّن أنّ المجتمعات المتأثرة بالصراعات تعيش أوضاعًا يتضاءل فيها دور السلطة في التنمية المحلية وينحسر بشدة تأثير المجتمع في السياسات.

وكان من نتيجة تحليلها إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط بالمشاركة المجتمعية وتنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وتُظهر أنّ المشاريع المخطط لها بمشاركة المجتمع قد لبّت احتياجاته على نحو أكبر، وأسهمت في تحسين الخدمات في المناطق المستهدفة، وفي توفير فرص عمل لأفراد المجتمع ضمن هذه المشاريع المنفّذة. وتُظهر النتائج أيضًا أنّ بُعدَي تحديد الاحتياجات التنموية وتنفيذها بمشاركة المجتمع كان لهما الأثر الأكبر في تنمية المجتمعات المحلية المتأثرة بالصراعات. وتوصي بتعميم التجارب التي استعرضتها، والإفادة من دروسها في عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في المجتمعات المتأثرة بالصراعات، وبتعزيز دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية في كافة المراحل والتدخلات، وذلك بالشراكة مع السلطات المحلية، مع إيلاء دورٍ أكبر للمرأة والفئات المهمشة والضعيفة في كافة مراحل التخطيط للتنمية، وبما يلائم طبيعتها، ويحافظ على كرامتها وحقوقها.

أحمد حج أسعد

مدير منظمة جيو إكسبرتيز بجنيف. عمل مستشارًا علميًا في المعهد الفدرالي بوليتكنيك - لوزان EPFL والمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية IHEID - جنيف. وهو باحث مختص في قضايا المياه واستخدامها لتعزيز الترابط الاجتماعي وبناء السلام، ويعتمد فيها على تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. حاصل على الدكتوراه من جامعة لوزان بسويسرا في عام 2022.

الأمن المائي العربي بين الإدارة المؤسساتية والإرادة السياسية: حالة سورية

تكشف الورقة دور الإرادة السياسية وتأثيرها في عمل المؤسسات الفنية والتشريعية ذات الصلة بالموارد المائية. وتبين الدور السياسي للتغيرات التي عرفتها المؤسسات المائية. وتعرج على العديد من أوجه القصور السياسي، ومنها تجاوز أصحاب المناصب التشريعات المائية، بغية تكوين قاعدة شعبية لهم فضلًا عن ممارسات الفساد. وهي تجاوزات تسببت في تهديد الأمن المائي جراء خفض كفاءة استخدام الموارد المائية واستنزافها وتلوثها.

اتخذت الورقة حالة سهل الغاب في سورية الوسطى موضوعًا، لما لها من ملامح تعكس بوضوح أثر تقلبات الإرادة السياسية للأنظمة السياسية المتعاقبة في إدارة الموارد المائية. ووظفت المنهجية النقدية لتحليل الهياكل المؤسساتية والاجتماعية الأوسع وديناميكيات المؤسسات ودورها في اتخاذ القرار. ومن خلالها كشفت توظيف الأقطاب المعبرة عن رأسمالية المحاسيب بهدف حماية الموارد المائية مسوغًا لمساعيها لمصادرة الموارد الطبيعية من أصحابها. ومثال ذلك مشروع إنشاء منطقة خاصة في الغاب - حماة وسبخة الموح – تدمر، والتي جرى فيهما استخدام الموارد المائية أداةً لتعزيز السلطة السياسية في البادية السورية. وخلصت الورقة إلى أن مستقبل الموارد المائية لن يكون أفضل مع تنامي رغبة رأسمالية المحاسيب في السيطرة على استخدامها. وأوصت بضرورة إيجاد آلية تضمن استقلالية إدارة الموارد المائية عن الإرادة السياسية.

أيوب محمد يونس عبد السلام

محاضر في قسم الاقتصاد بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي، ليبيا. حاصل على الدكتوراه عام 2021 من الجامعة الوطنية الماليزية بسيلانغور. تركز اهتماماته البحثية على قضايا التنوّع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية والتنمية. له عديد البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة، من أحدثها "الإنفاق العامّ وأثره في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا" و"دور الاقتصاد الرقمي في الحدّ من آثار جائحة كورونا على التنمية المستدامة" ("مجلة جامعة العلوم الاسلامية بماليزيا"، 2020).

أثر السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسساتية في التنوّع الاقتصادي في الدول العربية الدول: دراسة قياسية

تستهدف الورقة تقييم أثر السياسات الاقتصادية والعوامل المؤسساتية في تنويع الاقتصاد في مجموعة من الدول العربية المختارة، من خلال تطبيق منهجية الاقتصاد القياسي باستخدام بيانات "البانل" على حالة كل من قطر والسعودية والإمارات العربية والكويت وسلطنة عمان، واستخدام طريقة فترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag model (ARDL)، تطبيقًا على حالة ليبيا. وتخلص إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين جودة الحكومة في دول الخليج وزيادة نسب التنوّع الاقتصادي، وذلك بالتزامن مع التقدّم المحقق في هذه الدول في مجال جودة المؤسسات. أضف إلى ذلك أنّ السياسات الاقتصادية كان لها أثر إيجابي في تنويع الإيرادات الحكومية في هذه الدول. أما في الحالة الليبية، وعلى العكس من دول الخليج، فقد ارتبطت المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية بعلاقة ضعيفة جدًا بالتنويع الاقتصادي. وترى الورقة أنّ السبب يكمن في ضعف الأداء الحكومي، وترهّل المؤسسات، وتفشّي الفساد، وعدم الاستقرار السياسي.

آراء الجرماني

باحثة رئيسة في المعهد الهولندي المتعدد التخصصات لدراسات الديموغرافيا وأستاذة زائرة في كلية الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة بروكسل الحرة، وخبيرة سياسات ببرنامج ميثاق المواطنة السوري لعمليات بناء السلام، النشط ضمن منظمة "مبادرون" في لبنان. حاصلة على الدكتوراه في النقد الأدبي والمنهج السيميائي عام 2012 من جامعة دمشق. تعنى بحوثها بقضايا الهجرة وسياسات اللجوء والاندماج في أوروبا. نشرت العديد من البحوث منها: "'Girls are like Glass': Situated Knowledge of Syrian Refugee Women on Datafication and Transparency"، ضمن كتاب *Interrogating Datafication Towards a Praxeology of Data* (ألمانيا، 2022). ومن كتبها "اتجاهات النقد السيميائي للرواية العربية" (منشورات الاختلاف، 2013).

نقد مؤسسات الإعمار المجتمعي ومنظماته: العواقب غير المرئية للحرب، الأسرة السورية نموذجًا

تجادل الورقة في أهمية التوجّه نحو إيجاد إنتاج معرفي في المنطقة العربية يخص موضوع إعادة الإعمار الأسري في المناطق التي شهدت صراعات وتضررت بناها الأسرية من جراء الحروب والكوارث. وتتخذ سورية حالة للدراسة، بسبب ما تجلى فيها من الآثار الوخيمة للحرب وانعكاسها على الأسرة. وتبحث في مدى ملاءمة سياسات المنظمات الناشطة في سورية في إعادة الإعمار الأسري والمجتمعي. وتلاحظ أنّ أنشطة غالبية هذه المنظمات قد توجهت إلى تمكين النساء والإغاثة، في حين طغى التمويل الغربي لهذه المنظمات مصحوبًا بأجندته الخاصة. وهو ما طرح تساؤلًا عن قدرة المنظمات الأهلية العاملة على الأرض والمدعومة من المنظمات الغربية على تأمين الاحتياجات المجتمعية والأسرية في سورية.

تستقرئ الورقة رأي عيّنة واسعة تزيد على 1200 مستجيب من مناطق مختلفة من سورية مستهدفة فهم ما عاشته الأسرة السوريّة أثناء فترة الصراع في البلاد من إشكالات هدّدت بنيانها. وتوظّف مناهج البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات مع شخصيات ناشطة وفاعلة داخل سورية، لتقييم مدى التوافق بين متطلبات السياق المجتمعي السوري والمنظمات والمبادرات المحلية وما تموّله منظمات المجتمع الدولي من مبادرات وأنشطة.

وتخلص الورقة إلى وجود حاجة ملحّة إلى مؤسسات داعمة أسريّة ومجتمعية تخدم تعزيز القيم المجتمعية والأسرية الإيجابية. وتوصي بإتاحة الفرصة أمام المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع تتماشى مع السياق المجتمعي الذي يمثّله، وإثراء الدراسات التي تسهم في رسم سياسات المنظمات الداعمة للمجتمعات المتضررة، وإيجاد مراكز ونقاط دعم أسري ثابتة في كل البلديات تعمل مع المدارس المحلّية والأسر نحو الإحاطة بالسلوكيات السلبية الناجمة عن الحروب والكوارث في كل منطقة وتحاول تداركها من خلال تدعيم القيم الإيجابية في المجتمعات.

بلال عقل الصنديد

المستشار القانوني لغرفة تجارة وصناعة الكويت، وأستاذ القانون العام في كلية القانون الكويتية العالمية. حاصل على الدكتوراه في القانون عام 2002 من جامعة مونبلييه في فرنسا والجامعة اللبنانية. عمل مستشارًا لمجلس الوزراء الكويتي في الفترة 2003-2020، وهو عضو هيئة التحكيم لمجلة "القرار للبحوث العلمية" الصادرة في لبنان. تركز اهتماماته البحثية على موضوعات القانون الدستوري وقضايا التنمية المستدامة. له عديد البحوث منها: "الاستثمار المباشر في دولة الكويت: تحدّيات الواقع والقانون، دراسة شاملة ورؤية تحليلية للنصوص القانونية ذات الصلة بتشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت وتطبيقاتها العملية"، المنشورة في مجلة "كلّية القانون الكويتية العالمية" (2018). ومن أحدث كتبه "هيئة أسواق المال: الاستقلال الوظيفي والرقابة السياسية" (دار النهضة العربية، 2023).

الحوكمة التشريعية في خدمة التنمية المستدامة: دولة الكويت نموذجًا

تنظر الورقة في مسألة "الحوكمة التشريعية" واتصالها بالقواعد القانونية الخاصة بإصلاح المؤسسات. وتنطلق من كون الحوكمة التشريعية والتنمية المستدامة وجهين لعملة واحدة، ذلك فيما يخص تناسق الأدوار وتبادل المهمّات الهادفة إلى تثبيت الاستقرار المجتمعي، وتحقيق تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية. وتتخذ الورقة حالة الكويت حالة دراسة، حيث تبرز تجربتها خيارًا ملائمًا يحفل بالدينامية السياسية ويتسم بالخصوصية ويعتريه، على الرغم من ذلك، نوعٌ من "شعبوية سياسية" تؤثّر في القرار التشريعي والمتطلبات التنموية.

تقدم الورقة مقاربة لثنائية الرفاه المستدام، وثنائية القانون والتنمية، وتركّز فيها على أبعاد الحوكمة التشريعية المؤثّرة في التنمية المستدامة، والتي تربط بين انضباط المنظومة القانونية تحت لواء "الحوكمة التشريعية" ومستهدفات الرفاه والرخاء المجتمعي.

كنزة تنيو

محاضرة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، الجزائر. حاصلة على الدكتوراه في عام 2020 من جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 بالجزائر، في تخصص العلوم الاقتصادية. تركز اهتماماتها البحثية على موضوعات الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة وتداعيات الثورة الصناعية الرابعة، وقضايا الشمول المالي. من آخر منشوراتها: "استشراف الدول العربية للمستقبل في ظل الثورة الصناعية الرابعة" مجلة "الاستراتيجية والتنمية" الصادرة عن جامعة مستغانم بالجزائر (2024)؛ وبحث مشترك مع حليمة بزاز بعنوان: "واقع وآفاق مساهمة السياحة الحلال في تعزيز تطبيق الاقتصاد الإسلامي" المنشورة بدورية "علم النفس والتربية" (2023).

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في ظل الثورة الصناعية الرابعة: دراسة حالة الدول العربية

تسعى الورقة إلى تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ التنمية المستدامة في الدول العربية بحلول عام 2030، وكذا تحديد التأثيرات المحتملة لتقنيات الثورة الصناعية الرابعة في تمكين هذه الدول من تحقيق التنمية المستدامة. وتقدم عرضًا لدور الفاعلين في ذلك، سواء أكانوا من الأفراد أم من المؤسسات الخاصة والعامة. تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي، مبرزة المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة والثورة الصناعية الرابعة، مع تقديم تحليل كيفي لمجموعة من المؤشرات العالمية لتقييم وضع الدول العربية في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبين الورقة أن الثورة الصناعية الرابعة شكلت تحديًا كبيرًا أمام الدول العربية في إطار سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، وأن الوضع الراهن بات يقتضي التكيف مع التحولات التكنولوجية السريعة التي حوتها هذه الثورة. وفي النهاية، تقدم الورقة تقييمًا لاستعدادات الدول العربية للاندماج في عصر الثورة الصناعية الرابعة، اعتمادًا على تجارب عربية في مجال تحقيق التنمية المستدامة استنادًا إلى التقنيات الرقمية كتجربة أرامكو السعودية وتجربة الخطوط الجوية القطرية.

ربى محمد علي العكش

مديرة مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية بجامعة اليرموك في إربد بالأردن. حاصلة على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة كنت البريطانية عام 2013. تدور اهتماماتها البحثية حول قضايا اللاجئين والهجرة القسرية ودراسات المرأة في منطقة الشرق الأوسط. نُشر لها العديد من المؤلَّفات، من آخرها بالمشاركة مع مورغن أ. تشالميرز M. Chalmiers (2021):

"Early Marriage among Syrian Refugees in Jordan: Exploring Contested Meanings through Ethnography". *Sexual and Reproductive Health Matters*.

من المنزل إلى المأوى: إعادة تقديم المبادرات الإنسانية في الشرق الأوسط من أعلى إلى أسفل (ورقة مشتركة مع صالح بازي ونادين الصادق ونور تيسير)

تطرح هذه الورقة منظورًا نقديًّا يبحث في طبيعة المبادرات الإنسانية التنموية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى تمكين مجتمعات اللاجئين، وتركز في ذلك على السياق الأردني. وفي تحليلها لهذا الموضوع، تنظر في الصعوبات الهيكلية، وفي نقص الحساسية الثقافية، طارحةً ضرورة اتباع منهج التشاركية. وتبيّن الورقة، في تناولها المبادرات الإنسانية المتعددة، وجود فجوة متسعة بين مزودي الخدمات الإنسانية واللاجئين، وتتّبع في أثناء ذلك منهجية البحث الأرشيفي بغية تقييم فاعلية المبادرات الإنسانية، وتستند إلى البيانات الأرشيفية، سواء كانت من المجلات الأكاديمية أو من المنظمات الدولية، في محاولة لتلمس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه البرامج. وتستشرف مسارات تحسين الاستراتيجيات المعقدة المتبعة في دعم اللاجئين في الشرق الأوسط، وتوصي، خلال ذلك، بإعادة النظر في الاستراتيجيات المستخدمة في تقديم الدعم الإنساني وإعطاء الأولوية للحساسية الثقافية، فضلًا عن التعاون مع المشاركين، آملةً أن يُتّبع نهجٌ أكثر فاعلية واستدامةً لتمكين اللاجئين.

سفيان الطيب محمد عبد القادر

أستاذ مشارك في جامعة السلطان قابوس، في سلطنة عمان، ومدير تحرير "مجلة ستاردوم للدراسات الاقتصادية والإدارية" التي تصدر في تركيا. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد عام 2010 من جامعة سالونيكا في اليونان. وهو باحث مشارك في منتدى البحوث الاقتصادية (ERF). تركّز اهتماماته على قضايا التنمية الاقتصادية واقتصاديات الطاقة والمناخ فضلاً عن المسائل المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، وكذا قضايا الاقتصاد الرقمي. من بحوثه:"Unveiling the Environmental–Economic Nexus: Cointegration and Causality Analysis of Air Pollution and Growth in Oman"، الذي نُشر في دورية *Sustainability* (2023).

تغيّر المناخ، وخفض الكربون، والتحوّل إلى الطاقة النظيفة في الدول العربية: رؤية جديدة باستخدام منهجية التكامل المشترك

تسعى الورقة لبيان التقدّم المحرز في خفض الكربون في الدول العربية من خلال دراسة التفاعل بين العوامل الاقتصادية والعوامل المؤسسية المتصلة بالحوكمة. وتركّز على متغيرات من بينها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، وفاعليّة الحكومة، واستهلاك الطاقة المتجددة، واستخدام الطاقة، والنسبة المئوية لسكان الحضر من جملة السكان. وتوظّف الورقة بيانات من 13 دولة عربية طبّقت عليها النموذج القياسي المبنيّ على حزم البيانات المقطعية الزمنية Panel Data؛ لدراسة الفترة 1996-2022، فضلًا عن توظيفها منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، بغية تحليل العلاقات الطويلة المدى بين هذه المتغيرات. ولقياس أثر حجم التكامل في المدى الطويل، جرى استخدام نموذجَي المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، والمعدّلة FMOL.

تكشف الورقة، من خلال تحليل الإحصاءات الوصفية، وجود تباين كبير في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمتغيرات الرئيسة الأخرى، ما يشير إلى الحاجة إلى تحليل شامل. وتُظهر نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود تكامل مشترك كبير بين المتغيرات، على نحوٍ يشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد بينهما. تقدّم الورقة رؤية مركّبة للعلاقات المعقّدة بين العوامل الاقتصادية، والحوكمة، واستهلاك الطاقة، والتحضّر، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الدول العربية، آملةً في أن تسهم في بلوغ تقدّمٍ في جهود خفض الكربون، تحقيقًا للنموّ الاقتصادي المستدام وحماية البيئة.

سليمان حمود مرشد أحمد

عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد جامعة تعز في اليمن. حصل على الماجستير من جامعة غازي بأنقرة، تركيا في عام 2019. ومرشح للدكتوراه في جامعة كارابوك التركية. تدور اهتماماته البحثية حول قضايا التجارة الدولية والسياسات الاقتصادية. نشر عددًا من الأبحاث من آخرها: "فرضية العجز التوأم: حالة اليمن"؛ "العجز الثلاثي والنمو: حالة تركيا".

دور الإصلاحات المؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية: دراسة تطبيقية

تحاول الورقة بيان دور الإصلاح المؤسسي في دعم عملية التنمية الاقتصادية، مستهدفة اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات المعبرة عنها في الدول العربية. وتطرح أن السبب الرئيس في عدم قدرة الدول النامية على تحقيق مستويات مقبولة في عملية التنمية الاقتصادية، على الرغم من امتلاكها الموارد وسعيها لتطبيق برامج إصلاحات اقتصادية، يكمن في أنَّ برامج الإصلاح الاقتصادي لم ترافقها إصلاحات مؤسسية مهمة. وهذا هو الحال في الدول العربية؛ إذ على الرغم من زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها وتحقيق بعضها تقدمًا على صعيدَي البنى التحتية والخدمات الاجتماعية بالأخص النفطية منها، فإنها لم تنجز مستويات مُرضية في عملية التنمية الاقتصادية. وهو ما يسّوغ دراسة دور الإصلاحات المؤسسية في التنمية الاقتصادية في الدول العربية؛ لمعرفة إذا ما كان التحسن في أداء المؤسسات، يؤثر تأثيرًا إيجابيًّا في التنمية الاقتصادية وفقًا لما دافع عنه رواد مدرسة الاقتصاد المؤسسي. وفي ذلك، وظفت الورقة مؤشر المخاطر السياسية ICRG بوصفه متغيرًا يعبر عن المؤسسات، ومؤشر التنمية البشرية، للتعبير عن التنمية الاقتصادية في الدول العربية. وقدمت تحليلاً للبيانات باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية. وخلصت إلى وجود علاقة موجبة بين مؤشر المخاطر السياسية ومؤشر التنمية البشرية خلال فترة الدراسة. كما أكدت وجود علاقة سببية ذات معنوية إحصائية، تتجه من مؤشر المخاطر السياسية ICRG إلى مؤشر التنمية البشرية.

سهام معط الله

أستاذة محاضرة قسم أ في جامعة وهران 2 محمد بن أحمد بوهران، الجزائر. حصلت على الدكتوراه في الاقتصاد عام 2017 من جامعة أبي بكر بلقايد في تلمسان. تعنى بحوثها باقتصاديات التنمية وقضايا الحوكمة الرشيدة والتنويع الاقتصادي والطاقة المتجددة، فضلًا عن الاهتمام بقضايا الصراعات الجيوسياسية. وهي باحثة مشاركة في منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) في مصر منذ 2021. من أحدث بحوثها المنشورة "The role of fossil fuel subsidies in preventing a jump-start on the transition to renewable energy: Empirical evidence from Algeria" الذي نُشر في دورية *Resources Policy* (2023).

عقدان من الفساد وراء تعثّر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (2019-1996)

تهدف الورقة إلى دراسة أثر الفساد في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء المُوزَّعة (ARDL) مدخلًا للنظر، وبما كشف عن مقدار الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر في حال حقَّقت مستويات مراقبة الفساد في قطر، التي تُعدّ أقرب مثال يمكن الاستعانة به؛ نظرًا إلى كونها دولة عربية مصدِّرة للغاز والنفط حقَّقت نجاحًا مهمًّا في مسار التنويع الاقتصادي؛ بفضل حوكمتها الجيّدة ومحاربتها للفساد.

وتخلص الورقة إلى وجود أثر للفساد ضار جدًّا بالتنويع الاقتصادي في الجزائر؛ إذ يؤدي تحسُّن مراقبة الفساد بنسبة 1 في المئة إلى تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر بمقدار 11.89 في المئة و13.06 في المئة في المديَين القصير والطويل، على التوالي. وتقدِّر الورقة أنّ الزيادة في التنويع الاقتصادي في الجزائر بعد استبدال مستوى مراقبة الفساد فيها بذلك الذي تتمتَّع به قطر بـ 12.59 في المئة في المدى القصير و19.17 في المئة في المدى الطويل.

صالح بازي

أستاذ مساعد في جامعة اليرموك بالأردن ومدير قسم البحوث في مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية. حاصل على الدكتوراه من جامعة نيوكاسل البريطانية. تدور اهتماماته البحثية حول قضايا التسويق الرقمي والعلامات التجارية. شارك في العديد من المؤتمرات العلمية، ونُشرت له العديد من البحوث، من آخرها: *Social Media Content Aesthetic Quality and Customer Engagement: The Mediating Role of Entertainment and Impacts on brand Love and Loyalty* بالمشاركة مع رافاييل فيليري وماثيو جورتون، في *Journal of Business Research* (2023).

من المنزل إلى المأوى: إعادة تقديم المبادرات الإنسانية في الشرق الأوسط من أعلى إلى أسفل (ورقة مشتركة مع ربى العكش ونادين الصادق ونور تيسير)

تطرح هذه الورقة منظورًا نقديًّا يبحث في طبيعة المبادرات الإنسانية التنموية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى تمكين مجتمعات اللاجئين، وتركز في ذلك على السياق الأردني. وفي تحليلها لهذا الموضوع، تنظر في الصعوبات الهيكلية، وفي نقص الحساسية الثقافية، طارحةً ضرورة اتباع منهج التشاركية. وتبيّن الورقة، في تناولها المبادرات الإنسانية المتعددة، وجود فجوة متسعة بين مزودي الخدمات الإنسانية واللاجئين، وتتّبع في أثناء ذلك منهجية البحث الأرشيفي بغية تقييم فاعلية المبادرات الإنسانية، وتستند إلى البيانات الأرشيفية، سواء كانت من المجلات الأكاديمية أو من المنظمات الدولية، في محاولة لتلمس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه البرامج. وتستشرف مسارات تحسين الاستراتيجيات المعقدة المتبعة في دعم اللاجئين في الشرق الأوسط، وتوصي، خلال ذلك، بإعادة النظر في الاستراتيجيات المستخدمة في تقديم الدعم الإنساني وإعطاء الأولوية للحساسية الثقافية، فضلاً عن التعاون مع المشاركين، آملةً أن يُتّبع نهجٌ أكثر فاعلية واستدامةً لتمكين اللاجئين.

عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

أستاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية، بالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا بغزة، فلسطين. حاصل على الدكتوراه من جامعة قناة السويس فرع الإسماعيلية، مصر، في عام 2016. شغل منصبي أمين صندوق وأمين السر في نقابة المحاسبين والمدققين الفلسطينية. له العديد من الأبحاث المنشورة في مجالات المحاسبة المالية وتدقيق الحسابات، ونظم المعلومات المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، والمحاسبة الضريبية.

دور استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز إطار الحوكمة الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة الخضراء

تبين الورقة دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز أطر الحوكمة الرقمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة الخضراء. وعبر منهجها الوصفي التحليلي، استطلعت رأي عينة من المديرين العامين، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام المالية والإدارية العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، لكشف تأثير استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز إطار الحوكمة الرقمية لتحقيق التنمية المستدامة الخضراء. وأظهرت نتائج الدراسة المسحية أن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين قد عملت على تعزيز الحوكمة الرقمية، رامية من ذلك إلى تحقيق غايات التنمية المستدامة وبخاصة ترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على المحيط البيئي. وأوصت الورقة بضرورة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لما لها من دور فاعل في ترسيخ الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في هذه الشركات.

عبد الغني أحمد علي الحاوري

أستاذ أصول التربية المشارك ورئيس قسم الموهوبين والمبدعين مركز الإرشاد التربوي والنفسي في جامعة صنعاء. حصل على الدكتوراه في عام 2013 من جامعة القاهرة. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا التكنولوجيا ومتغيرات العصر ودورها في تجويد التعليم، وتطوير البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا والمناهج الدراسية، وكذا الحوكمة والجودة والاعتماد الأكاديمي. يشغل عضوية المجلس العربي للعلوم الاجتماعية ببيروت. وهو عضو وزميل المعهد الأميركي للدراسات اليمنية والاتحاد الدولي للأكاديميين العرب. من أحدث أبحاثه: "متطلبات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في الجامعات اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية" الذي قدمه في المؤتمر العلمي الرابع لمركز تقنية المعلومات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بصنعاء في 2023.

حوكمة الجامعات اليمنية في ضوء بعض التجارب العالمية الملهمة

تستهدف الورقة تسليط الضوء على التجارب والخبرات العالمية في حوكمة الجامعات، وبيان واقع الحوكمة في الجامعات اليمنية، ومدى استيعابها الدروس والخبرات التي تحملها التجارب العالمية، والصعوبات والمعوقات التي تحد من ترسيخ حوكمة تلك الجامعات. تنطلق الورقة من فهم للحوكمة بوصفه أسلوبًا إداريًا جاء ليحل مشكلات تعثر إدارة بعض المنظمات والمؤسسات والشركات، وتحسين أساليب اتخاذ القرارات، وتحقيق الكفاءة وزيادة الفاعلية وتحسين الأداء. وجدت الجامعات نفسها أمام جملة من التحديات؛ منها تزايد الضغط على خدماتها، وتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم مع ضعف مخرجاته، وقلة المواءمة بين هذه المخرجات ومتطلبات سوق العمل. كذلك ظهور أنواع جديدة من التعليم كالتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، والتعليم الرقمي، والسعي لاحتلال مواقع متقدمة في التصنيف العالمي للجامعات الذي يرتبط بثلاثة عوامل؛ هي: تركيز الموهبة، وتوفير التمويل، والحوكمة. من هنا جاء تبني مداخل الحوكمة في الجامعات حول العالم وفي الجامعات اليمنية محل الدراسة.

استندت الورقة إلى آراء عينة من قيادات الجامعات اليمنية لتعرّف واقع حوكمة تلك الجامعات والمعوقات التي تحول دون أن تنتج أثرها المرجو. وخلصت إلى أن التجارب العالمية ألهمت خبرات في حوكمة الجامعات تم الاستفادة منها في تجربة الجامعات اليمنية. وبينت الورقة الفجوة ما بين الاثنين، وتعدد المعوقات التي تحول دون ترسيخ الحوكمة، ومنها عدم اختيار قيادات الجامعة من خلال الانتخاب، وندرة التدريب، وتغلغل البيروقراطية، وشح الاعتمادات المالية.

عبد الله العجمي

مدرّس في مدرسة غرونوبل العليا للإدارة بفرنسا. حصل على الدكتوراه عام 2021 من الجامعة نفسها. يهتم في بحوثه بقضايا القيادة والسلوك التنظيمي، وبأخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية. يشغل عضوية المعهد الأميركي لإدارة المشاريع. له عدة فصول في كتب علمية محكّمة، منها: "من الاتصال نحو التواصل: كيف يتواصل القائد بأربعة آذان"، ضمن كتاب "الاتصال الشخصي في عصر الفضاءات الرقمية: الإشكاليات والآفاق (جامعة باجي مختار بعنابه، الجزائر) (بالمشاركة مع محمود عثمان).

أثر القيادة المسؤولة لجهاز الإدارة العامة في الابتكار في العمل الحكومي: تحليل مفاهيمي ودراسة ميدانية (ورقة مشتركة مع أحمد الخالدي)

تسعى الورقة إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين الابتكار وبين استراتيجية القيادة المسؤولة لجهاز الإدارة العامة. وتبحث في سبل زيادة الابتكار داخل جهاز الإدارة العامة وفق منظور القيادة المسؤولة، باعتباره ضرورةً حيويةً تيسّر الاستجابة للمتطلبات المتزايدة على الخدمات التي تقدّمها مؤسسات الدولة. وتستعرض أبعاد المجال القيادي والاجتماعي المرتبط بجهاز الإدارة العامّة ومؤسساته، متسائلةً عن طرائق تفعيل مقاربة تعين ذلك الجهاز في تحقيق الاستجابة الابتكارية الفاعلة. وتوظف الورقة منهجية المسح الوصفي الكمّي من خلال أداة النمذجة البنائية سعيًا لسبر استراتيجيات القيادة المسؤولة وعلاقاتها بسلوك العمل الابتكاري، وتأثيرها في هذا السلوك داخل جهاز الإدارة العامة.

وتبيّن الورقة عناصر المنظور العلائقي بين الإدارة العامة والعلوم الإدارية وأبعاد القيادة المسؤولة بوصفها مقاربة قيادية تقوم على أساس المسؤولية الاجتماعية. وتوصي بضرورة إيلاء المهارات الإدارية التقنية الاهتمام، حتى يعمل جهاز الإدارة العامة بطريقة فعّالة اجتماعيًا؛ فهو في حاجة دومًا إلى قادة ذوي منظور رؤيوي واجتماعي يسمح لهم بتنمية علاقة وظيفية إيجابية مع المعنيين في المجتمع والاحتفاظ بها. وتؤكّد الورقة أنّ القيادة المسؤولة استراتيجية مهمّة لزيادة القدرة الابتكارية لجهاز الإدارة العامة، وزيادة حساسيته لقضايا المجتمع الذي يعمل فيه، ومتطلباته ومتغيراته.

علي عبد الرءوف

أستاذ العمارة والعمران وتخطيط المدن. حصل على الدكتوراه في عام 1996 من جامعتي القاهرة، مصر، وكاليفورنيا، بيركلي بالولايات المتحدة الأميركية. عمل أستاذًا زائرًا في جامعة حمد بن خليفة بالدوحة. متخصص في العمارة والعمران وتخطيط المدن مع التركيز على مدن الخليج المعاصرة، والمدن المعرفية والإبداعية، وعمران ما بعد البترول، والنقد المعماري والعمراني. من كتبه: "النقد المعماري ودوره في تطوير العمارة المعاصرة" (2014)؛ "من مكة الى لاس فيجاس: أطروحات في العمارة والقداسة" 2014؛ "مدن العرب في رواياتهم" (2016)؛ "ميدان وثورة وشعب: القصة المعمارية والعمرانية لميدان التحرير" (2019)؛ "عمارة وعمران ومدينة ما بعد كورونا" (2022). وله العديد من الدراسات المنشورة في دوريات محكمة أجنبية؛ مثل:;*The International Journal of Tourism Cities*; *nternational Journal of Architectural Research*; *Journal of Urban Research and Development*; *Traditional Dwellings and Settlements Review*.

نحو نموذج تنموي مستدام في المدن الخليجية: التحول إلى الاقتصاد المعرفي وتحدياته

تستهدف الورقة تقديم قراءة جديدة لمستقبل مدن الخليج تتجاوز الاعتماد على النفط والتحضر غير المسبوق. وتطرح مجموعة من الاستراتيجيات التي ترشد المدن المستهدفة للإنسان بصورة آمنة وعادلة ومستدامة، وليس وفقًا لمنطق مدن المطار والملاهي، كما يدعي منتقدو المدن الخليجية المعاصرة. ولذا تحلل الورقة الدور المعاصر للاقتصاد القائم على المعرفة في الأداء التنموي من خلال طرح مقارن لدول الخليج العربية. كما تختبر توجهات التنمية الحضرية القائمة على المعرفة في هذه المدن وتأثيرها في إعادة صياغة أولويات التنمية والاستثمار والتنافسية وحوكمة منظومة التخطيط. خلال العقد الأخير، برزت مدن الخليج بوصفها مناطق اقتصاد معرفي سريعة النمو؛ لأنها تدرك حتمية تجاوز الاقتصاد القائم على النفط. كما تتبنى مدن الخليج، بمستويات مختلفة من الالتزام، التركيز على الاستدامة وحماية الموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ.

عمر احرشان

أستاذ في جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب. وهو رئيس المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات CEMRAP. حصل على الدكتوراه في القانون العام من وحدة القانون الإداري والعلوم الإدارية بجامعة الحسن الثاني في الدار البيضاء عام 2011. تركز اهتماماته البحثية على موضوعات الإصلاح الإداري، والتنمية والحكامة، والتحوّل الديمقراطي، والحركات الاجتماعية. يشغل عضوية مختبر الأبحاث القانونية وتحليل السياسات في جامعة القاضي عياض. من أحدث أعماله كتاب "الأساس في دراسة المصطلح القانوني" الصادر عام 2020، و"قانون الصحافة والاتصال بالمغرب"، دراسة توثيقية وتحليلية الصادر في العام نفسه.

النموذج التنموي المغربي: إخفاق نموذج أم أزمة حكامة

تهدف الورقة إلى تسليط الضوء على معضلة التنمية في المغرب من خلال بحث أسباب الإخفاقات المتتالية التي يجري الاعتراف بها رسميًا ونتائجها، وتغطي بحثيًا فترة تناهز ربع القرن من حكم الملك محمد الخامس (1999-2023). وتطرح الأسئلة التالية: أترجع إلى أسباب ترتبط بالاختيارات التنموية الاستراتيجية للدولة التي وُضعت في بداية الاستقلال؟ أم أنها ترتبط بمنهجية إقرار هذه الاختيارات والمنسوب الضعيف للتشاركية فيها؟ أم ترتبط بالمؤسسات التي أسندت إليها مهمة تنزيل تلك المخططات التنموية؟ أم ترتبط بالبرامج التنموية التي تتخذ على ضوء تلك الاختيارات والمخططات، التي يسودها عدم التناغم، حيث نجد المغرب من الدول التي اختارت الانحياز إلى منظومة ليبرالية وحافظت في الوقت نفسه على فكرة المخططات الخماسية والثلاثية؟ أم ترتبط بنظام الحكامة؟ أم ترتبط بغياب المشاركة العامة لكل مكونات المجتمع؟

وتُظهر الورقة عدم تناغم الجهود المبذولة مع مخرجاتها في الواقع وكذا مع الترتيب المتأخر الذي يحوزه المغرب في مؤشر التنمية البشرية UNDP، وهو ما يطرح السؤال عن الحكامة في هذا الخصوص. وتوضح عدم تحوّل مخرجات الأوراش الاقتصادية الكبرى إلى إنجازات اجتماعية أو عدم شمولها كلّ الفئات والمناطق، على نحو يضع المغرب أسير فوارق مجالية وفئوية صارخة كانت سببًا في انتفاضات واحتجاجات كثيرة، منها حراك الريف وجرادة وإيميضار، وصولًا إلى حراك 20 فبراير المرتبط في سياقه العام بالربيع العربي.

عمر عبد الحفيظ علي القصيص

باحث واستشاري تدريب وتطوير مؤسسي في الصندوق الاجتماعي للتنمية. حاصل على الماجستير في إدارة الأعمال، عام 2022 من الجامعة اليمنية في صنعاء. له عدد من البحوث منها "جودة التدريب وأثرها على أداء الموارد البشرية في المؤسسات المصرفية باليمن" (الجامعة اليمنية، 2022).

دور التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات: اليمن أنموذجًا (ورقة مشتركة مع أحمد الماوري)

تسعى الورقة إلى فهم دور التخطيط بالمشاركة المجتمعية في تنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وتركز على حالة اليمن، من خلال تسليط الضوء على مستوى تطبيق التخطيط بالمشاركة المجتمعية، معتمدةً على بنية بيانية وإحصائية، والتعرف على آراء عيّنات من العاملين في المجال التنموي وأعضاء اللجان المجتمعية والمستفيدين. وتبيّن أنّ المجتمعات المتأثرة بالصراعات تعيش أوضاعًا يتضاءل فيها دور السلطة في التنمية المحلية وينحسر بشدة تأثير المجتمع في السياسات.

وكان من نتيجة تحليلها إثبات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط بالمشاركة المجتمعية وتنمية المجتمعات المتأثرة بالصراعات. وتُظهر أنّ المشاريع المخطط لها بمشاركة المجتمع قد لبّت احتياجاته على نحو أكبر، وأسهمت في تحسين الخدمات في المناطق المستهدفة، وفي توفير فرص عمل لأفراد المجتمع ضمن هذه المشاريع المنفّذة. وتُظهر النتائج أيضًا أنّ بُعدَي تحديد الاحتياجات التنموية وتنفيذها بمشاركة المجتمع كان لهما الأثر الأكبر في تنمية المجتمعات المحلية المتأثرة بالصراعات. وتوصي بتعميم التجارب التي استعرضتها، والإفادة من دروسها في عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في المجتمعات المتأثرة بالصراعات، وبتعزيز دور المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية في كافة المراحل والتدخلات، وذلك بالشراكة مع السلطات المحلية، مع إيلاء دورٍ أكبر للمرأة والفئات المهمشة والضعيفة في كافة مراحل التخطيط للتنمية، وبما يلائم طبيعتها، ويحافظ على كرامتها وحقوقها.

فيصل حمد المناور

أكاديمي كويتي، ومستشار في الجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط سابقًا. حاصل على الدكتوراه في الإدارة العامة (فرع السياسات العامة)، والماجستير في إدارة الأزمات. عضو في الجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية الاقتصادية الكويتية، وهيئة تحرير التقرير الإقليمي الموحد للمخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو مقرر هيئة تحرير التقرير الوطني للتنمية البشرية لدولة الكويت. شارك في إعداد دراسات استشارية كثيرة لعدد من الوزارات والهيئات العربية العاملة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ونشر عددًا من البحوث في إدارة التنمية، وتحليل السياسات العامة، والتخطيط الاستراتيجي، والتقييم المؤسسي، وإدارة الأزمات، والإصلاح المؤسسي، وغيرها من المواضيع.

أسباب ضعف كفاءة الإدارة الحكومية وفعاليتها في الدول العربية وسُبل معالجتها

تبحث هذه الورقة في إشكالية رئيسة تواجه البلدان العربية، وهي ضعف مستوى كفاءة الإدارة الحكومية وفعاليتها في الدول العربية؛ ما ينتج منه مجموعة من المخاطر التي هددت استقرار هذه الدول وتنميتها. وتحلل واقع الإدارة الحكومية من خلال مختلف مؤشرات البيئة المؤسسية الدولية؛ وذلك لرصد أهم الاختلالات التي تعانيها، وتشخيصها، ومعرفة أسباب هذه الاختلالات. وتنتهي الورقة إلى تقديم بعض المقترحات بشأن تعزيز كفاءة الإدارة الحكومية في الدول العربية وفعاليتها. ومن الناحية المنهجية، اعتمدت الورقة منهج التحليل الكيفي لمجموعة من المؤشرات الدولية المتعلقة بقياس أوضاع الإدارة الحكومية في مختلف الدول العربية؛ للوقوف على مستوى كفاءة هذه الإدارة، وفعاليتها، وأثرها في الأوضاع التنموية على نحو عامّ، إضافةً إلى بعض الكتابات الرائدة التي تناولت تحليلات عامة مرتبطة بأوضاع الإدارة الحكومية العربية، وخصوصًا في العقدين الماضيَين.

لمياء العمراني

أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المغرب. حصلت على الدكتوراه من الجامعة نفسها في عام 2023. نشرت العديد من الأبحاث في مجالات التدبير العمومي والتحديث الإداري بالمغرب، فضلاً عن اهتمامها بقضايا المجتمع المدني. من أبحاثها المنشورة: "برنامج مصالحة المغربي ودوره في مكافحة التطرف والإرهاب: تجربة المغرب في تدبير التطرف العنيف: المؤسسات والأفراد" (مركز المسبار للدراسات والبحوث بالإمارات العربية المتحدة).

تحليل الأدوار المتغيرة للمنظمات غير الحكومية في المغرب: دراسة حالة بين الأبعاد التنموية والخيرية

تستكشف الورقة أدوار المنظمات غير الحكومية في مجال العمل الخيري والتنموي ومدى تطور هذا الدور، مع فحص تأثير السياقات السياسية والاجتماعية في دور هذه المنظمات في الحالة المغربية. وتسلط الضوء على المعوقات التي تواجه أداء هذه المنظمات. وتبين أن المنظمات غير الحكومية المغربية، قد تمكنت - على الرغم مما يعترضها من تحديات - من تقديم مجموعة من الخدمات والبرامج التنموية والخيرية التي تلبي احتياجات المجتمع، لكن تعزيز دور هذه المنظمات يقتضي تحديث النظامَين التشريعي والإداري، وتوفير التمويل اللازم لهما، ودعم مختلف مبادراتهما.

وتخلص الورقة أيضًا إلى أن التحولات التي شهدها القطاع الثالث في المغرب قد أدّت دورًا كبيرًا في رسم ملامحه اليوم، حيث انتقل من التهميش والتضييق الممارس عليه من الدولة، إلى شريك في تدبير الشأن العام، وفي الفعل التنموي، وذلك باعتراف دستوري. وما زالت البيئة المتغيرة التي تعمل فيها المنظمات غير الحكومية المغربية في حاجة إلى إصلاح، بحيث توجه السياسات والإجراءات لتعزيز دور تلك المنظمات في التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة في المجتمع المغربي. وتشدد الورقة على أن دور المنظمات غير الحكومية يعد مكملاً لدوري القطاعين الحكومي والخاص، وهي شريك فاعل في التنمية، قادر على إيجاد حلول مبتكرة للإشكاليات التنموية التي يعانيها المجتمع. وتوصي بأن تُزال العراقيل التي تواجه القطاع الثالث، حتى يتمكن هذا القطاع من النهوض بوظائفه.

محمد مصطفى العبد الله

باحث بمركز عمران للدراسات الاستراتيجية، حاصل على الماجستير في الاقتصاد من جامعة إسطنبول زعيم بتركيا في عام 2009، ومرشح للدكتوراه في الاقتصاد والتمويل الإسلامي في نفس الجامعة. يهتم بقضايا اقتصاديات وتمويل التنمية والتمويل الإنساني والاجتماعي في المجتمعات العربية والإسلامية، وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات. نُشر له العديد من المؤلَّفات، منها: "حوكمة القطاع المالي في الشمال السوري: الواقع والتحديات" الذي نشره مركز عمران للدارسات الاستراتيجية في عام 2023.

مدى تطبيق مؤسسات التمويل الأصغر لقواعد الحوكمة المؤسسية في البلدان المتأثرة بالنزاعات: حالة سورية

تسعى الورقة إلى استكشاف مدى تطبيق مؤسسات التمويل الأصغر لقواعد الحوكمة المؤسسية من خلال دراسة حالة مناطق شمال غرب سورية، وتبيّن أبرز المعوقات التي تحول دون التزام هذه المؤسسات بتطبيق هذه القواعد، وتبحث في مدى تأثير الامتثال لهذه القواعد في استدامة تمويل المؤسسات. وقد استندت إلى مقابلات شبه مهيكلة، فضلاً عن مصادر بيانات أخرى. وخلصت، في نتائجها، إلى وجود مستوى منخفض لتطبيق قواعد الحوكمة عمومًا لدى المؤسسات التي شكلت عيّنة الدراسة. وأرجعت هذا الانخفاض إلى عدة تحديات داخلية مرتبطة بهذه المؤسسات، منها: انخفاض مستوى كفاءة مجالس الإدارة، وتدني مستوى فاعلية إدارة المخاطر لديها، وتدني مستوى الشفافية والإفصاح. وأظهرت الورقة العديد من التحديات الخارجية التي يتصل أبرزها بالاستقرار النسبي لبيئة عمل المؤسسات، في مناطق النزاعات، كما بيّنت أثر غياب الأطر التنظيمية والقانونية المحلية في ضبط عملياتها في هذه المناطق، إضافةً إلى تراجع الدعم المقدَّم من المانحين، وهو ما جعل من قدرتها على ضمان استدامة أنشطتها في المستقبل محدودة.

محمد المساوي

أستاذ التعليم العالي في جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب. ومدير مختبر الدراسات في التنمية السياسية والترابية وتحليل المخاطر، في الجامعة نفسها. حصل على الدكتوراه في القانون العام عام 2010 من جامعة القاضي عياض بمراكش. تُعنى بحوثه بالموضوعات الخاصة بالقانون الدستوري وعلم السياسة وحقوق الإنسان والفكر السياسي. يشغل منصب رئيس المركز المغربي للدراسات والتكوين في حقوق الإنسان، وهو عضو مؤسس للمركز المغربي للدراسات وتحليل السياسات. له عديد الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة منها: "Islamic-Secular Dialogue in the Arab World, A Crisis of Communication and the Revival of Violence"، الذي نُشر في دورية *Contemporary Arab Affairs* (2018). من أحدث كتبه "حقوق الإنسان والحريات العامة، بين القانون الدولي والتشريعات المحلية" (دار العرفان بأكادير، 2020).

المخططات التنموية في المغرب بين مأسسة السلطة وشخصانيتها: النموذج التنموي الجديد

تتساءل الورقة عن مدى تأثير المتغير المؤسساتي في النموذج التنموي الجديد المعتمد في المغرب بوصفه دراسة حالة، وعن المضامين التي مُنحت لهذا المتغير في مخرجات لجنة النموذج التنموي في المغرب. وهي اللجنة التي تشكّلت في إثر جدل واسع، وكُلّفت بتشخيص الخلل وتقديم الحلول. وخلصت اللجنة إلى أنّ أحد أسباب الأزمة يتصل بطبيعة عمل المؤسسات السياسية، التي افتقدت الفاعلية في ظل دستور متقدم يتيح فرصًا للتغيير. تحلّل الورقة مضمون "تقرير النموذج التنموي الجديد" الذي أصدرته اللجنة. وتقدّم تحليلًا للخطاب الذي تبثّه الوثيقة، وسياقها وخطابات المؤسسة الملكية، والمؤسسات النقدية الدولية. وتخلص إلى أنّ اللجنة لم تراهن على المتغير المؤسساتي لتحقيق التنمية. فليس المطلوب الإصلاح الدستوري المؤسساتي. ولم تعوّل على المؤسسات السياسية لأخذ المبادرة واقتراح الحلول التنموية، بل المطلوب منها هو التنفيذ الفعلي والصارم للنموذج التنموي، الذي أعدّته اللجنة سلفًا، تحت القيادة الفعلية للملك. وتوضح الورقة أنّ تصورًا بعينه للحكامة المؤسساتية قد جرى تغليبه، يرى أنّ مكمن الأزمة في التدبير، والحلّ في إعمال مبادئ الحكامة، على ما توصي به المؤسسات النقدية الدولية. وتنتقد ضبابية المتغير المؤسساتي من هذا المنظور، وما يظهر منه في تقارير المؤسسات النقدية الدولية، والأدبيات التي تهتمّ بالعلاقة بين المؤسسات والتنمية، حيث اختُزل مفهوم الحكامة المؤسساتية في حسن التدبير والكفاءة والفاعلية وقوة الدولة والثقة، مع تهميش الجانب السياسي والديمقراطي ودولة القانون في مسطرة تشخيص واقع التنمية في المغرب. والحلّ الذي قدّمه هذا النموذج التنموي الجديد لا يربط الرهانات التنموية بالتحولات على المستوى دمقرطة السلطة السياسية.

محمد حركات

أستاذ التعليم العالي في الاقتصاد السياسي والحوكمة في جامعة محمد الخامس. حاصل على دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، في تخصص الحوكمة المالية والرقابة العليا، في عام 1992 من الجامعة نفسها. له عديد البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة، في موضوعات الاقتصاد السياسي، وحوكمة المنافع العامة الدولية، فضلاً عن اهتمامه بقضايا الحوكمة الرقمية والدبلوماسية الاقتصادية، وإنماء القدرات المؤسسية والاستراتيجية، وكذا الدراسات الاستشرافية والجيوستراتيجية للفضاءات البحرية. يشغل منصب مدير فريق البحث في الدكتوراه "حكامة أفريقيا والشرق الأوسط"، في جامعة محمد الخامس. كما يرأس تحرير "المجلة المغربية للتدقيق والتنمية". من منشوراته "الوكيل القضائي للمملكة: مشروع مساندة تقوية القدرات المؤسسية والاستراتيجية" (2023)؛ و"الدبلوماسية الاقتصادية بإفريقيا" (2021)، "مفارقات حوكمة الدولة في البلدان العربية" الصادر في 2015 والحاصل على جائزة العلوم الاجتماعية بالمغرب.

المؤسسات والحوكمة في البلدان العربية: مقاربة منهجية حول عناصر البناء وتعزيز القدرات والجهود البحثية ونجاعة الأداء

تهدف الورقة إلى بيان استخلاص تصوّر نظري شامل للحوكمة وتطبيقاتها الجيّدة، وتجويد نجاعة أدائها في المؤسسات العربية. وتبحث في المعيقات التي تحدّ من ذلك، وتبيّن العوامل المركّبة والعميقة والفرص المتاحة والشروط الجوهرية الكفيلة بوضع هذا التصور وبلورته. وقد استعرضت من زاوية نقدية الجدالات حول الحوكمة، وإشكاليات تعريفها، ومعانيها المرتبطة بأبعاد أيديولوجية أكثر من كونها مفهومًا علميًا. وتسعى إلى إظهار النطاق الحقيقي لهذه الانتقادات طارحةً مدخلًا يعتمد شمولية تاريخية للظاهرة، منطلقةً من تصور للعلوم الاجتماعية بوصفها علوم حوكمة بامتياز. وتُظهر ما للحوكمة من انعكاسات إيجابية في إنتاج المعرفة وتثمين الجهود البحثية العربية المرتبطة بالتنمية والاستقرار.

محمد صادق إبراهيم خليفة

مدير دراسات وتقييم مخاطر الفساد بهيئة مكافحة الفساد في فلسطين. حاصل على الماجستير من جامعة اليرموك في إربد بالأردن عام 1997. تهتم أبحاثه بقضايا الاقتصاد الكلي، وحوكمة مؤسسات القطاع العام، وحوكمة الشركات. يشغل عضوية شبكة الباحثين التابعة للمدرسة الوطنية الفلسطينية للإدارة. وهو عضو فريق الخبراء لإعداد الأولويات الوطنية في مجال الدراسات والأبحاث في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. نُشرت له العديد من المؤلَّفات، من آخرها: "تدابير النزاهة والحوكمة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية" في 2024، ودراسة "دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: الهدف 5 نموذجًا" التي قدّمها في مؤتمر "السياسات والحوكمة والقيادة في أوقات الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" الذي نظمته الجامعة الأمريكية في القاهرة (2023).

دور الحوكمة في مكافحة الفساد في فلسطين

تسلط الورقة الضوء على واقع الالتزام بمعايير الحوكمة في القطاع العام ومدى تأثيرها في مكافحة الفساد في فلسطين. وقد اعتمدت المنهج التحليلي، مستعينةً ببيانات البنك الدولي لمؤشرات الحوكمة في القطاع العام، والتقارير السنوية عن واقع النزاهة ومكافحة الفساد الصادرة عن الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). بيّنت الورقة أبرز التحديات التي تحول دون الالتزام بمبادئ الحوكمة، ومنها: استمرار سياسات الاحتلال الإسرائيلي الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني لنهب ثرواته وموارده، وتهويد الأراضي، وخاصة في القدس، وقرصنة أموال المقاصة، وتطبيق أنظمة قانونية متباينة في البلاد، واستمرار الانقسام السياسي، وغير ذلك. وخلصت الورقة إلى أن ضعف الحوكمة قد كشف ضعف منظومة النزاهة والوقاية من الفساد، ومظاهر ذلك المتمثلة في محدودية دور ديوان الرقابة المالية والإدارية، وضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد، وغياب المجلس التشريعي، وعدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية منذ عام 2006، وضعف مساءلة المؤسسات العامة التنفيذية غير الوزارية، وضعف نظام الشكاوى في القطاع العام، وضعف الرقابة والمساءلة المتعلقة بالخدمات العامة التي يديرها القطاع الخاص، فضلاً عن تراجع دور القضاء. وبيّنت الورقة دور هيئة مكافحة الفساد في مجال إنفاذ القانون، وتعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد، والتحديات التي تواجه هذا الدور. وأوصت بضرورة إلزام مؤسسات القطاع العام بمبادئ الحوكمة، وتولّي الحكومة التنسيق والتشاور مع القطاعات الأخرى فيما يتعلق بإصدار التشريعات، وكذلك العمل على إصدار بعض القوانين المهمة؛ مثل قانون حق الحصول على المعلومات، وتفعيل المساءلة المجتمعية، وتفعيل دور الجهاز القضائي ودعم استقلاليته.

محمود زايد عبد الله زايد

مدرس بقسم الاجتماع بكلية الآداب في جامعة القاهرة. حاصل على الدكتوراه في عام 2022. يشغل عضوية جمعية الاجتماعيين بالقاهرة. تدور أبحاثه حول مشكلات المدن وتحولات الظاهرة الحضرية، وقضايا العدالة الاجتماعية. نُشر له عدد من البحوث منها: "مدن ما بعد كوفيد" بمجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة.

الحق في المدينة بين النظرية والواقع: الإسكان البديل نموذجًا

من خلال الاستعانة بمنهج وصفي، وعملٍ ميداني قائم على المقابلة، درست الورقة استراتيجيات مصر نحو تحقيق عدالة السكن، ورصدت في ذلك أنماط السكن البديل بوصفه أحد مبادئ الحق في المدينة، وتتبّعت التحديات التي تواجه السكان داخل المجتمعات السكنية الجديدة، وأثر المشروعات السكنية (بمنطقة مساكن الأولى بالرعاية، وبحي الأسمرات في القاهرة) في حياة ساكنيها. وقد أظهرت التحولات في قطاع التنمية العمرانية في مصر على مستوى البنية التخطيطية والعمرانية والخدمية؛ حيثُ أسهم هذا القطاع في توفير سكن لائق للفئات السكانية داخل المجتمع المصري، على نحو يتناسب مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان. وخلصت الورقة إلى وجود أنماط ثلاثة صمّمتها الدولة بغية تحقيق عدالة السكن، وهي: الإسكان الأولى بالرعاية، وهيكلة الإسكان العشوائي، والإسكان الاجتماعي. وبيّنت ارتفاع مستوى رضا السكان عن السكن البديل في ذلك النمط الحديث من المشروعات التي خالفت النمط التقليدي للمساكن. وعلى الرغم من ذلك، بقيت عدّة تحديات في تلك المناطق؛ منها التحديات الأمنية، وتدهور الحالة البيئية داخل النمط التقليدي من السكن البديل.

مروة صبحي محمد منتصر

مُدرِّسة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. حصلت على الدكتوراه في العلوم السياسية من الجامعة نفسها في عام 2021، بتقدير امتياز. تُعنى بموضوعات الدراسات الأمنية واللاجئين في الشرق الأوسط، وكذا دراسات البيئة والتغير المناخي. نشرت العديد من الأبحاث في مجلات علمية محكمة؛ منها: "Investigating self–settled Syrian refugees' agency and informality in southern cities greater Cairo: A case study"، في دورية (Emerald Insight Publishing) *Review of Economics and Political Science*. وكتاب "العمالقة الرقميون: أدوار المنصات الإلكترونية في سياسات الصين التكنولوجية والتجارية" (الإمارات: مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، 2024).

تأثير حوكمة المناخ المتعددة المستويات في الصين في سياسات الاستدامة المحلية الحضرية: دراسة حالة برنامج المدينة المنخفضة الكربون (شنتشن نموذجًا)

تسعى الورقة لفهم طبيعة الحوكمة المتعددة المستويات وإمكانية الإفادة منها في سياقات ثقافية مختلفة، وتناقش تلك العمليات والتفاعلات المنضوية فيها، وتطبق ذلك على حالات تحكمها سياقات سلطوية. وتقدم حالة الصين في هذا المنحى تفاصيل لافتة؛ إذ أفرز تطبيق الحوكمة المتعددة المستويات في السياق الصيني مفاهيم تحليلية جديدة، كالاستبدادية المجزأة والاستبدادية المرنة. وينهض هذا النموذج الصيني في مقابل النماذج المعبرة عن نظرية الحكم المتعدد المستويات في السياق الأوروبي الغربي، حيث بيئات ديمقراطية تعددية. وبسبب الطابع الاستبدادي للسياق الصيني، فإن العديد من الدراسات قد شككت في إمكانية تطبيق نظرية الحوكمة المتعددة المستويات على السياق الصيني.

تخلص الورقة إلى إمكان تطويع المفاهيم والنظريات الغربية كالحوكمة المتعددة المستويات وتطبيقها في سياقات مغايرة تتسم بالخصوصية وتبعد عن التصورات المعيارية، ومنها السياق الصيني. وتُظهر أن حالة مثل مدينة شنتشن الصينية استطاعت إنجاز مستوى عالٍ من السياسات البيئية وخفض انبعاثات الكربون، في ظل الالتزام بعدم الانفصال عن الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات وتنفيذها. وفي الوقت نفسه شهدت مستوًى عاليًا من مشاركة الحكومة المحلية والمجالس التابعة لها والمنظمات غير الحكومية والشركات والأفراد في مسعى مشترك لإنجاز التنمية الحضرية المنخفضة الكربون.

نصر الدين مزاري

أستاذ محاضر بجامعة زيان عاشور، بالجلفة، الجزائر. حاصل على الدكتوراه من جامعة الجزائر3 في عام 2018. يدير برنامج التكوين في علوم الإعلام والاتصال، ويشغل عضوية اللجنة العلمية بقسم الإعلام والاتصال والمكتبات بجامعة زيان عاشور. وهو عضو مؤسس ومسؤول الإعلام بالمرصد الولائي للتنمية المستدامة والثقافة والتاريخ بالجلفة. تدور اهتماماته البحثية حول موضوعات الإعلام والصحافة، ويعنى بقضايا استخدام الذكاء الاصطناعي. صدر له مؤخرًا عدة كتب؛ هي: "تنظيم الإعلام في الجزائر"؛ "الصحافة المتخصصة"؛ "فنيات التحرير في الصحافة المكتوبة" (2023). ونشر بالإنكليزية كتاب *Smart Media and News Generation* (2024).

التحول الرقمي بوصفه خطوة استراتيجية لتعزيز الحوكمة المؤسساتية: قراءة في التوجهات الحديثة من خلال اعتماد الذكاء الاصطناعي لتحسين ممارسات الحوكمة المؤسساتية

تسعى الورقة إلى استقراء التحديات والفرص التي تتيحها الحوكمة المؤسساتية القائمة على توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتركز على جوانب التنمية المؤسساتية القائمة على التحول الرقمي، مستعرضة في ذلك حالتي قطر والإمارات العربية المتحدة. وتتناول آليات الحوكمة المؤسساتية ومفاهيمها القائمة على التحول الرقمي وتطبيق الذكاء الاصطناعي من أجل خدمة التنمية في البلدان العربية، وإمكانية الاستفادة من الخبرات والمعارف والدراسات الأجنبية. وخلصت الورقة إلى أن الحالتين المدروستين تعكسان أهمية تعزيز آليات الشفافية والمساءلة المتعلقة بقرارات المؤسسات في سياق يتزايد فيه الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، وأن خبرات القائمين على الإدارة تمثل فارقًا في هذا السياق؛ إذ إن تمتعهم بالخبرة التقنية التي تكفل فهم تأثير الذكاء الاصطناعي، ييسّر تطبيق أنظمة حوكمة أكثر فعالية وبناء حوار استراتيجي حول استخدام هذه التقنية، وتقييم المخاطر والفرص، ومن ثم اتخاذ قرارات مستنيرة. وشددت الورقة على أهمية تقييم المخاطر الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وبخاصة ما يتعلق بخصوصية البيانات والتمييز الخوارزمي والمسؤولية الأخلاقية. وأوصت بتعزيز مسؤولية المؤسسات عن مصدر البيانات وجودتها، ووجوب أن تضمن حوكمة المؤسسات الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمعالجة البيانات واستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتجنب التمييز والقرارات غير العادلة.

مصعب موسى

باحث ومحاضر في مدرسة بودابست للاقتصاد والمدرسة الدولية لإدارة الأعمال في هنغاريا، وكلية مانهايم في ألمانيا. حصل على الدكتوراه من جامعة زينت اشتيفان بالمجر. نُشرت له العديد من الدراسات في مجلات علمية محكّمة، منها دراسة "Are" ESG Shares a Safe Haven during COVID-19? Evidence from the Arab Region"، التي نُشرت في دورية Sustainability (بازل، سويسرا، 2022).

الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة تطبيقية

(ورقة مشتركة مع أحمد القصار)

انطلاقًا من أهمية مفهومَي الحوكمة والتنمية المستدامة، تهدف هذه الورقة، أولًا، إلى اختبار أثر مؤشرات الحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي في مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في 21 دولة عربية خلال الفترة 2000-2022 باستخدام انحدار البيانات اللوحية، وثانيًا، تحاول استكشاف دور حجم الحكومة باعتبارها وسيطًا بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأخيرًا تهدف إلى قياس أثر اضطرابات الربيع العربي ومدى الاعتماد على النفط في نموذج الانحدار المقترح. وتشير النتائج إلى وجود أثر لمعظم مؤشرات الحوكمة الفرعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك، إلى وجود دور محدود لحجم الحكومة باعتبارها متغيرًا وسيطًا في النموذج يقتصر على مؤشّرَي "الجودة التنظيمية" و"حكم القانون". وتُظهر النتائج وجود أثر سلبي لاضطرابات الربيع العربي في العلاقة بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، بينما أثّر الهيكل الاقتصادي المعتمد على النفط إيجابيًا في العلاقة بين الحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منارة بابكر حسن الطيب

حاصلة على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة الخرطوم في عام 2016. شغلت عضوية جمعية الدراسات الدولية في عام 2022. شاركت في عديد المؤتمرات العلمية المهتمة بقضايا المرأة واللجوء والهجرة، كما شاركت بوصفها خبيرة قُطْرية من السودان في مؤشر التحولات التابع لـمؤسسة بيرتيلسمان الألمانية BTI 2024 . ونشرت العديد من المؤلَّفات في هذه الموضوعات، من أحدثها فصل:

"On the Horns of a Dilemma" Human Traffickers, the COVID 19 Pandemic and Victims of Trafficking in Khartoum" – in The MENA Region and COVID 19 Impact, Implications and Prospects, Routledge 2022.

آليات حوكمة المناخ ودورها في تعزيز الهجرة النسوية في السودان: شمال كردفان نموذجًا

استنادًا إلى منهج نوعي يقوم على مقابلات مع نساء من ضحايا الصراعات، ومع عدد من ممثلي المجتمع المدني العامل في كردفان، ركزت هذه الورقة على أثر التغير المناخي في المرأة السودانية في المجتمعات الريفية، لكونها من الفئة الأشد ضعفًا والأكثر تضررًا، وسعت لكشف مدى مساهمة الحوكمة المناخية المنبثقة من آليات الأمم المتحدة في تمكين المرأة من أن تكون في الخطوط الأمامية التي تتصدى لتداعيات التغير المناخي، ومستويات تحقق الأمن الغذائي وإرساء السلام في مناطق النزاع تلك. تبحث الورقة في التداعيات التي تتعلق بتحولات الأدوار الاجتماعية من جرّاء التغير المناخي، ومدى فاعلية استراتيجيات الحوكمة المناخية، وإنْ كانت مشروعاتها أنتجت تمكينًا للمرأة وتعزيزًا لمقدراتها القيادية والاستقلالية. وقد خلصت الورقة إلى أن هذه المشروعات لم تحقق الغرض منها، ولم تسهم في إيجاد حلول جذرية لمشاكل التغيرات المناخية بقدر ما أسهمت في خلق نمط أُسري جديد تضطلع فيه الأمهات بالدور الأساسي، في ضوء الهجرة الواسعة للرجال، سعيًا للأمان وتحسين المعيشة، وما صاحب ذلك من تطور فكري ووعي اجتماعي لهن عزز تطلعهن إلى حياة أفضل بالنأي عن الصراع وإيثار الهجرة الداخلية، نحو المراكز الحضرية، ومن ثم نحو الدول المجاورة. وبينت الورقة وجود عوامل أخرى، إلى جانب آليات الحوكمة، عززت هجرة النساء، من أهمها الصراع الدائر حاليًّا في السودان وتبعاته على الأوضاع القانونية للمهاجرات في بلدان المقصد.

منير بن محمد الجراية

أستاذ مساعد في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، الجمهورية التونسية. حاصل على الدكتوراه من جامعة باريس 7 (Denis Diderot) في باريس، فرنسا، عام 2009. تُعنى بحوثه بعلم المناخ التطبيقي وقضايا البيومناخ وتأثير المناخ في الصحة، فضلاً عن الموضوعات المتصلة بجغرافية الصحة. يشغل عضوية الجمعية العالمية لعلم المناخ وجمعية الجغرافيين التونسيين والجمعية التونسية لعلم المناخ، وهو عضو هيئة تحرير "المجلة العربية للدراسات الجغرافية"، و"المجلة الدولية للبحوث العلمية". من أحدث منشوراته دراسة "المقاربات التطبيقية لعلم المناخ في سياق انفتاح العلوم وتعدد رهاناتها: إسهاماتها في دراسة الأخطار الصحية والحدّ من تأثيراتها أنموذجًا من خلال حالة جهة صفاقس (الوسط الشرقي التونسي)، التي نُشرت في مجلة "جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية" (طرابلس، لبنان، 2021)؛ ودراسة: "Temporalité de la Covid-19 en Tunisie: Aspects d'éventuelle saisonnalité et retombées sur le tourisme"، التي نُشرت ضمن كتاب *Gouvernance, communication et développement des territoires touristiques* الصادر في تونس (2023).

أزمة المياه في سياق مناخي واقتصادي صعب في البلاد التونسية: التبعات والتحدّيات المستجدّة

تتناول الورقة أوجه أزمة المياه في تونس وتداخل تأثيراتها مع استفحال تردّي الواقع الاقتصادي والاجتماعي إضافةً إلى تبيان مسؤولية الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه عن هذه الأزمة من خلال وضعيتها والتدابير التي اتخذتها في إدارتها. وتستعرض المعطيات الرقمية المتنوعة ومنها الوضعية المائية وما يتعلق بالوضع الاقتصادي والأمن الغذائي فضلًا عن معطيات تخص الشبكة العمومية للمياه وكميات الماء الموزعة ووضعية بنيتها التحتية. وتطرّق التحليل إلى أسباب أزمة المياه وتداخل تداعياتها مع الوضع الاقتصادي الصعب.

وتُظهر الورقة استفحال وضعية الفقر المائي في تونس وأثرها في حياة السكان والأمن الغذائي. وهي أزمة تداخلت تداعياتها مع واقع اقتصادي متردٍّ زاد من هشاشة الأوضاع الاجتماعية. وتناقش سياسة الدولة في إدارة الأزمة والإجراءات التي أعطت الأولوية لمياه الشرب وترشيد الاستهلاك، وما لحقها من تبعات كارثية على احتياجات السكان اليومية من المياه، وخاصة في المناطق الداخلية من البلاد. وترصد مشكلات عديدة منها انقطاع المياه فتراتٍ طويلة، والتي كانت سببًا في اندلاع تحركات احتجاجية اختلفت أشكالها.

نادين الصادق

طالبة في برنامج التخصص في التنمية الدولية بجامعة تورنتو. وتعمل متطوعة ومسؤولة عن البحوث الطلابية بمركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية بجامعة اليرموك. تهتم بقضايا اللجوء وحقوق الإنسان وسياسات الهجرة.

من المنزل إلى المأوى: إعادة تقديم المبادرات الإنسانية في الشرق الأوسط من أعلى إلى أسفل (ورقة مشتركة مع ربى العكش وصالح بازي ونور تيسير)

تطرح هذه الورقة منظورًا نقديًّا يبحث في طبيعة المبادرات الإنسانية التنموية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى تمكين مجتمعات اللاجئين، وتركز في ذلك على السياق الأردني. وفي تحليلها لهذا الموضوع، تنظر في الصعوبات الهيكلية، وفي نقص الحساسية الثقافية، طارحةً ضرورة اتباع منهج التشاركية. وتبيّن الورقة، في تناولها المبادرات الإنسانية المتعددة، وجود فجوة متسعة بين مزودي الخدمات الإنسانية واللاجئين، وتتّبع في أثناء ذلك منهجية البحث الأرشيفي بغية تقييم فاعلية المبادرات الإنسانية، وتستند إلى البيانات الأرشيفية، سواء كانت من المجلات الأكاديمية أو من المنظمات الدولية، في محاولة لتلمس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه البرامج. وتستشرف مسارات تحسين الاستراتيجيات المعقدة المتبعة في دعم اللاجئين في الشرق الأوسط، وتوصي، خلال ذلك، بإعادة النظر في الاستراتيجيات المستخدمة في تقديم الدعم الإنساني وإعطاء الأولوية للحساسية الثقافية، فضلاً عن التعاون مع المشاركين، آملةً أن يُتّبع نهجٌ أكثر فاعلية واستدامةً لتمكين اللاجئين.

ناصر الدين باقي

أستاذ بالمركز الجامعي "نور البشير"، البيض، الجزائر. حصل على الدكتوراه في عام 2023 من جامعة الجزائر 3. وهو عضو باحث في مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة بالجامعة نفسها. تدور اهتماماته البحثية حول الأنظمة السياسية والاقتصاد السياسي، وتركز أبحاثه على موضوع النخب والتنمية السياسية فضلاً عن اهتمامه بالدراسات الأمنية. نشر العديد من الأبحاث في مجلات علمية محكمة؛ منها: "التوظيف السياسي الخارجي للأقليات العربية في إيران وأثره على العلاقات العربية الإيرانية" (العدد الأول، مجلة جسور، جامعة قطر، 2019). ونشر عدة كتب؛ منها: "النخبة السياسية ودورها في تحقيق التنمية السياسية بالجزائر"؛ "دور النخب المثقفة في مستقبل الوحدة العربية".

المقاربة التشاركية ومستويات التنمية في الجزائر: دراسة في دور القطاع الخاص وأثره في تحقيق الاستدامة

تسلط الورقة الضوء على المقاربة التشاركية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية. وتبين أن الاهتمام بها قد تصاعد مع موجة التغيير في الوطن العربي منذ عام 2011. يمثل الغضب الاقتصادي إحدى مقدمات التحول السياسي في الجزائر التي أجرت تغييرات عديدة على توجهها الاقتصادي، بإشراك القطاع الخاص وإعطائه دورًا أساسيًا في عملية التنمية؛ ما أسهم في الأزمة السياسية التي تجلت في أعقاب "أزمة الزيت والسكر" في عام 2011، ثم حراك الجزائر في عام 2019 الذي كشف مدى اختلاط المال بالسياسة، ومنه إعادة التفكير في تأطير القطاع الخاص ليصبح شريكًا حقيقيًا إلى جانب الدولة والمواطن في عملية التنمية.

وخلصت الورقة إلى أن الاهتمام بالقطاع الخاص جاء بعد مخاض عسير وصراعات أيديولوجية تمخضت عن توافق سياسي قبل عقود، وفي إطاره تولدت المقاربة التشاركية التي جاءت متأخرة كثيرًا، واستدعى تطبيقها تغيرات عدة في هيكل الاقتصاد الجزائري. ومع تعدد الإخفاقات الاقتصادية، كان الحراك الشعبي في مطلع عام 2019 سببًا في التغير نحو إعادة توجيه الاقتصاد وإشراك القطاع الخاص تحت رقابة الدولة والمجتمع المدني. لكن ما زالت هذه الإجراءات تشهد نقصًا وتقصيرًا في التطبيق سببهما الإجراءات الإدارية الصارمة التي تعرقل حرية القطاع الخاص بصفة عامة.

نور فتحي تيسير

تخرجت في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية بإربد – الأردن. وتعمل استشارية في مجال مشاركة الشركات بمركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية بذات الجامعة. كما تعمل متطوعة مع منظمة ويسك الكندية.

من المنزل إلى المأوى: إعادة تقديم المبادرات الإنسانية في الشرق الأوسط من أعلى إلى أسفل (ورقة مشتركة مع ربى العكش وصالح بازي ونادين الصادق)

تطرح هذه الورقة منظورًا نقديًّا يبحث في طبيعة المبادرات الإنسانية التنموية في الشرق الأوسط التي تهدف إلى تمكين مجتمعات اللاجئين، وتركز في ذلك على السياق الأردني. وفي تحليلها لهذا الموضوع، تنظر في الصعوبات الهيكلية، وفي نقص الحساسية الثقافية، طارحةً ضرورة اتباع منهج التشاركية. وتبيّن الورقة، في تناولها المبادرات الإنسانية المتعددة، وجود فجوة متسعة بين مزودي الخدمات الإنسانية واللاجئين، وتتّبع في أثناء ذلك منهجية البحث الأرشيفي بغية تقييم فاعلية المبادرات الإنسانية، وتستند إلى البيانات الأرشيفية، سواء كانت من المجلات الأكاديمية أو من المنظمات الدولية، في محاولة لتلمس الطبيعة المتعددة الأبعاد لهذه البرامج. وتستشرف مسارات تحسين الاستراتيجيات المعقدة المتبعة في دعم اللاجئين في الشرق الأوسط، وتوصي، خلال ذلك، بإعادة النظر في الاستراتيجيات المستخدمة في تقديم الدعم الإنساني وإعطاء الأولوية للحساسية الثقافية، فضلاً عن التعاون مع المشاركين، آملةً أن يُتّبع نهجٌ أكثر فاعلية واستدامةً لتمكين اللاجئين.

هيوا علي عمر

مدرّس في كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، في جامعة صلاح الدين بأربيل. حصل على الدكتوراه عام 2020 من جامعة شهيد بهشتى، في طهران، إيران. تُعنى بحوثه بقضايا القبلية والعشائرية والنسق السياسي الكردي، والمسائل المتعلقة بتحديات بناء الأمة الكردية. نُشرت له دراسة "الفخاخ الاجتماعية لبناء الأمة: دراسة تحليلية لحياة الناس اليومية" ضمن أعمال المؤتمر العلمي الدولي لكلية الآداب بجامعة صلاح الدين في أربيل الذي انعقد تحت عنوان "الانتماء وإشكالية المواطنة في إقليم كوردستان- العراق" في 2023.

التحليل السوسيولوجي لعدم المساواة المؤسسية في إقليم كردستان العراق

تسعى الورقة لتفسير عدم المساواة في المنطقة الكردية في العراق، وأبعادها التي تتشكل من خلال الديناميكيات المؤسسية. وتستعرض مظاهر ذلك، وبخاصة استخدام المؤسسات بطريقة تفضّل الأفراد المتحالفين مع الأحزاب السياسية المهيمنة (الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني) في المناصب الحكومية، ما يتيح لهم فرصًا أكبر مقارنة بأولئك الذين لا ينتمون إلى هذه الأحزاب. إزاء هذه الميزة، وطلبًا لها، ينحو عديد القادة البيروقراطيين وقادة البيشمركة والزعماء الاجتماعيين والقبليين والمستثمرين إلى عقد تحالفات مع هذه الأحزاب السياسية. تتبنّى الورقة منهجًا نوعيًا، يقوم على مقابلات معمقة مع النخب المؤسسية لبيان ظاهرة عدم المساواة وآليات ظهورها وتأثيراتها. وتخلص إلى أنّ عدم المساواة القائم في داخل مؤسسات حكومة إقليم كردستان ينجم عن تدخلات مباشرة وغير مباشرة من الأحزاب الحاكمة. تؤثّر هذه التدخلات في الهياكل التنظيمية، وعمليات صنع القرار، والإجراءات القانونية. وتُظهر سبل استغلال الأحزاب السياسية المؤثّرة في المنطقة الكردية في العراق وهيمنتها على المؤسسات على نحوٍ رسّخ أوضاع عدم المساواة. وتوصي الورقة لعلاج هذه المشكلة بضرورة ضمان الامتثال للّوائح والقوانين، مع تشجيع السلوك الأخلاقي داخل تلك المؤسسات.

رؤساء الجلسات

أيهب سعد

عميد كلية الاقتصاد والإدارة والسياسات العامة، وأستاذ مشارك في برنامج اقتصاديات التنمية، بمعهد الدوحة للدراسات العليا. حصل على الدكتوراه من جامعة ميشيغان، آن أربور، عام 2014. عمل أستاذًا مساعدًا في الاقتصاد في جامعة بيرزيت. تتركز اهتماماته البحثية على مواضيع التجارة الدولية، والبحوث الإمبريقية في الاقتصاد الجزئي، وتحديدًا الاقتصاد السياسي واقتصاديات العمل في منطقة الشرق الأوسط. وتتمحور مشاريعه البحثية الجارية على فهم أسباب ضعف التجارة البينية بين دول الشرق الأوسط، والتباين في أداء الشركات في الاقتصاد العالمي والآثار الاقتصادية المترتبة على ذلك، والعلاقة بين التحصيل الأكاديمي والمتغيرات في أسواق العمل. حصل على جائزة ابن خلدون التي تقدمها الجمعية الاقتصادية للشرق الأوسط للاقتصاديين الشباب.

حازم رحاحلة

باحث ومدير وحدة الدراسات والسياسات الاقتصادية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد في عام 2005 من جامعة دارمشتات للتكنولوجيا بألمانيا. عمل مديرًا عامًا للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن ونائبًا لرئيس مجلس الإدارة (2018-2022)، ومديرًا للسياسات والدراسات في هيئة المدن الاقتصادية في السعودية، وخبيرًا لدى وزارة الاقتصاد والتجارة في قطر، ومستشارًا اقتصاديًا لدى الأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى في السعودية، ومستشارًا اقتصاديًا لوزارة المالية ووزارة العمل في الأردن، إضافة إلى عمله مستشارًا في مجال إصلاح أنظمة التأمينات الاجتماعية لدى البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. لديه عدد من الدراسات الاقتصادية المتخصصة في مجال التأمينات والحماية الاجتماعية والسياسات العامة.

عبد الفتاح ماضي

رئيس تحرير دورية "حكامة للإدارة والسياسات العامة"، ومدير وحدة دراسات الدولة والنظم السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كليرمونت للدراسات العليا بلوس أنجلوس عام 2005، وعلى الماجستير في الدراسات الدولية من الجامعة نفسها، وعلى ماجستير العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية. عمل أستاذًا للعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، ومنسقًا لمشروع التحول الديمقراطي، ومديرًا لبرنامج بحثي حول "الوقاية من التطرف العنيف" في معهد قرطبة للسلام بجنيف. كما كان باحثًا زائرًا في مركز وودرو ويلسون في واشنطن خلال العام الأكاديمي 2015-2016، وفي جامعة دنفر الأميركية وفي البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. من اهتماماته البحثية: التحول الديمقراطي، والعلاقات المدنية العسكرية، والتنمية السياسية، والصراع العربي-الصهيوني، والحريات الأكاديمية وحقوق الإنسان. نشر العديد من البحوث في دوريات محكمة، عربية وأجنبية، وله خمسة كتب بالعربية، كما حرر تسعة كتب عن التحول الديمقراطي في الدول العربية.

عبده موسى البرماوي

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وعضو هيئة تحرير دورية "حكامة للإدارة والسياسات العامة". مهتم بقضايا الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، والتنمية، وحقوق الإنسان. قدّم خبرته إلى العديد من الهيئات الإنمائية والمنظمات الدولية، منها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والهيئة الكندية للتنمية الدولية وغيرها. عمل مديرًا لوحدة بناء القدرات المؤسسية ببرنامج إصلاح التعليم في مصر، ومستشارًا للأبحاث بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. شارك محررًا في عددٍ من الكتب، منها "الشباب والانتقال الديمقراطي" و"العدالة الانتقالية والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية" و"الدساتير والانتقال الديمقراطي"، "ويمن الثورة والديمقراطية والحرب"، وجميعها صادر عن المركز العربي. كما ساهم بفصل: "The Struggle for Revolutionary Memory: Historiography and Documentation of the January 25 Revolution" في كتاب *Arab Spring: Modernity, Identity and Change* الصادر عن دار بلجراف للنشر في 2020.

العنود آل خليفة

باحثة في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الدكتوراه في دراسات الخليج من جامعة قطر. كُرِّمَت من بين المتميزين بحثيًّا في الجامعة نفسها في عام 2023، تقديرًا لإنجازاتها الأكاديمية ومساهماتها البحثية. تُركز أبحاثها على الهوية والقومية في الخليج العربي، والقضايا المعاصرة المصاحبة لها في المنطقة، ودراسة التراث الثقافي والتحليل النقدي للخطاب المتحفي في منطقة الخليج، وكيفية تمثيله وتقديمه. تهدف أبحاثها إلى فهم الدور الحيوي الذي تؤديه المتاحف في خلق وتكوين السرديات المتعلقة بالهوية الوطنية والانتماء في المجتمعات الخليجية، وفحص التحولات المتصلة بالهويات الوطنية ودراسة السياقات الجديدة التي تؤثر فيها على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى بحث القضايا السياسية والاقتصادية في المنطقة وتأثيرها في البيئة المجتمعية.

محمد أبو زينة

مؤسس ومنسق شبكة البحوث التطبيقية في الصّحة والبيئة والتنمية. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والإدارة العامة من جامعة Aix-Marseille في عام 2008 وعلى الدبلوم العالي للإشراف على البحث العلمي Habilitation à Diriger des Recherches من الجامعة نفسها في عام 2020. عمل أستاذًا للاقتصاد في جامعة Aix-Marseille، وزميلًا باحثًا في المعهد الوطني الفرنسي للصحة والبحوث الطبية INSERM. تشمل مجالات خبرته البحث في اقتصاديات التنمية والسياسة العامة مع التركيز على القضايا المتعلقة بالاقتصاديات والسياسات الصحية، وقياس عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والتقييم الاقتصادي للسياسات العامة. وإضافة إلى مشاركته في العديد من المؤتمرات الدولية، نشر العديد من الأبحاث والمقالات العلمية في مجلات علمية محكّمة.

مروة فرج

أستاذة مشاركة ورئيسة برنامج السياسات العامة في معهد الدوحة للدراسات العليا، ومديرة تحرير دورية "حكامة للإدارة والسياسات العامة". حصلت على الدكتوراه في السياسة الصحية من مدرسة هيلر للسياسة الاجتماعية والإدارة، بجامعة برانديز بالولايات المتحدة الأميركية، وعلى الماجستير في السياسة الصحية الدولية وإدارتها من الجامعة ذاتها، وماجستير السياسة الصحية والتخطيط والتمويل (اقتصاديات الصحة) من كلية لندن للاقتصاد وكلية لندن للصحة والطب الاستوائي، جامعة لندن. عملت أستاذة مساعدة في كلية الصحة العامة في جامعة ساسكاتشوان في كندا منذ 2010 وتمت ترقيتها إلى أستاذة مشاركة في عام 2018. كما عملت باحثة في المعهد العالمي للصحة والتنمية بجامعة برانديز، وزميلة باحثة في كلية كينيدي للإدارة الحكومية KSG، بجامعة هارفارد مدة عامين. تشمل خبرتها الدولية العمل في العراق ومصر في قضايا التمويل الصحي، وتخصيص الموارد، وإصلاح قطاع الصحة. وتتركز اهتماماتها البحثية في السياسة الصحية، والتمويل الصحي، والاقتصاديات الصحية، وتخطيط البرامج الصحية وتقييمها، ونتائج الرعاية الصحية.

موسى علاية

أستاذ مشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا ومدير تحرير دورية "حكامة للإدارة والسياسات العامة". تشمل خبرته البحثية والتدريسية مجالات الإدارة العامة والتنمية الدولية وبناء السلام ودراسات الصراعات. عمل سابقًا أستاذًا مساعدًا في جامعة رادبوت نايميجن وجامعة لايدن في هولندا، وزميلًا غير مقيم في التحالف الأكاديمي للمصالحة وتحويل الصراعات وبناء السلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بجامعة جينا في ألمانيا. وشغل أيضًا منصب المدير التنفيذي لرابطة السياسة والإدارة العامة في الشرق الأوسط AMEPPA. نشر العديد من البحوث في دوريات دولية محكمة، وله عدة كتب نشرت في دور نشر عربية وأجنبية. تشمل اهتماماته البحثية سياسات المعونة للإدارة الإنمائية الدولية والمانحين، وإدارة المنظمات غير الحكومية والحوكمة، والجهات الفاعلة من غير الدول وتقديم الخدمات أثناء الصراع، وتحويل النزاعات وبناء السلام. حصل على الدكتوراه من كلية الحوكمة والشؤون العالمية، جامعة ليدن، هولندا عام 2014.

نواف أبو شمالة

مستشار ورئيس لجنة البحوث والنشر بالمعهد العربي للتخطيط. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من معهد البحوث والدراسات العربية في عام 2010. شارك منذ 2012 في إعداد العديد من الدراسات الاستشارية في مجالات التنمية المستدامة، والاستثمار في التعليم، وتطوير العناقيد الصناعية، وإصلاح الإدارة العامة، وبناء الخرائط الاستثمارية. له دراسات منشورة في مجالات: التحول الهيكلي، والتنويع الاقتصادي، والاقتصاد الأخضر، وتطبيقات السياسات الصناعية الحديثة، وسياسات سوق العمل. تولى مسؤولية ملف التنمية والإعمار في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للفترة 2002–2012. شارك في إعداد العديد من التقارير الاقتصادية مثل التقرير الاقتصادي العربي الموحد، وتقرير اتجاهات اقتصادية استراتيجية، وتقرير التنمية العربية للفترة 2002–2023.

وليد عبد مولاه

مُستشار ووكيل المعهد العربي للتخطيط بالكويت. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة باريس 12 بفرنسا في عام 2003. قبل التحاقه بالمعهد، عمل أستاذًا مساعدًا في معهد الدراسات العليا التجارية بتونس، وفي كلية المجتمع بجدة بالمملكة العربية السعودية، وفي جامعات باريس 12 و13 بفرنسا. من اهتماماته البحثية الأسواق المالية، والتجارة الخارجية، والسياسات الصناعية الحديثة. له خبرة تدريبية واستشارية واسعة في مجال الاقتصاد النقدي والتمويل والتخطيط التنموي والتنافسية واقتصاديات التعليم. وقد نُشرت العديد من أبحاثه في المجلات الدولية والإقليمية المحكّمة.